

2022 دستور علمانيّ آخر... في خدمة المستعمر

أبناؤنا والحملة العالمية
للترويج للشذوذ
من يصدّ كيد الأعداء؟! **التحرير**



عمل سياسيّات حزب
التّحرير نموذج للتّغيير
الحقيقي

الأحد 4 ذو الحجة 1443 هـ الموافق لـ 3 جويلية 2022م العدد 398 الثمن 1000 مليم **التحرير**

الاستفتاء على الدستور والقانون في ميزان الشرع



لعبة الغرب السياسية
الخبیثة في ثورات المسلمين

الغاز والنفط وطرق نقلها
طاقات إسلامية جيوسياسية واستراتيجية هائلة

2022 دستور علماني آخر... في خدمة المستعمر

فأين الفرق إذن؟

السلطة بعد 2011 صارت مشتتة، بين أحزاب متنازعة متصارعة فقدت كل مصداقية، وفقدت ثقة الناس، حتى عاد من المستحيل عليها أن تنفذ ما يطلبه المستعمرون خاصة بعد أن كشفه الناس وصار الحديث عن السفارات وتحكمها في الأحزاب.

ولذلك صارت الحاجة (حاجة المستعمر المتحكم في تونس) ماسة إلى سلطة قوية وقوتها تكمن في أمرين:

- الأمر الأول تستمدّه من كره المعارضين وعدم الاستعداد لعودتهم، يعني تستمدّ السلطة الحالية قوتها من فقدان البديل المناسب، أما الثقة بهذه السلطة الجديدة، فيكفي أن تكون محل نزاع بين مؤيد ومعارض لا يتمتع بأي مصداقية، لتميع الرأي العام فيصيبه الشلل وعدم القدرة على مقارعة السلطة بدليل أن سنة 2022 كانت سنة استثنائية منذ بورقيبة بل منذ الاستعمار المباشر، ففي سنة 2022 لم نسجل احتجاجات أو اعتصامات ذات بال، إنما هي بعض العكاظيات خطابية مناسباتية (مرة كل شهر)، هذا مع أن دواعي الاحتجاج بل الثورة أقوى من أي وقت مضى.

- الأمر الثاني: عدم تشتت السلطة، بأن تكون في يد جهة واحدة، ليكون القرار أسهل وأسرع، ولا أدل على ذلك من هذا الدستور الذي سيدخل حيز النفاذ قبل معرفة نتائج الاستفتاء. وقد فسّر الخبير الاقتصادي رضا الشكندالي في حديثه لحقائق أون لاين أن خطاب بعثة إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي بشأن تونس قد تغير تماما. بسبب المعطيات الجديدة بعد تغير الخارطة السياسية التي كانت تخول للحزب الفائز في الانتخابات تعيين الحكومة، وأصبح الأمر في يد رئيس الجمهورية. وأن بعثة الصندوق اطلعت على مسودة الدستور الجديد تبين أن رئيس الجمهورية لا هو من يعين رئيس الحكومة والأحزاب السياسية لا دخل لها في تشكيلة الحكومة، وهو ما غير خطاب صندوق النقد.

ثم يُقال «باسم الشعب» و«نحن الشعب التونسي صاحب السلطة...»

فهل الشعب التونسي هو صاحب السلطة؟

هل الشعب التونسي هو الذي اختار الارتقاء في أحضان الغرب؟ هل الشعب التونسي هو الذي اختار الخضوع لإملاءات صندوق النقد الدولي؟ هل اختار الشعب التونسي المسلم إبعاد الإسلام من التشريع والحكم؟ هل اختار الشعب التونسي دستورا علمانيا يجعل من بلادهم كيانا عليلا تابعا لأوروبا؟ ويجعل ثروتهم بأيدي كبار المرابين العالميين؟

والنسب ضئيلة لا ترزع الرئيس، فنسبة 5 بالمائة تكفيه لاعتبار الاستفتاء ناجحا كما اعتبر أن الاستشارة الالكترونية ناجحة بهذه النسبة المهزلة.

- وإذا أضفنا إلى ذلك عملية تسجيل الناخبين الآلية، التي تثير كثيرا من الشكوك والشبهات حول الإعداد لعملية تزييف واسعة النطاق (فمن يضمن أن الموتى في مقابرهم لم يسجلوا، ومن سيضمن أنهم لن يصوتوا بنعم على الاستفتاء؟ لا أحد. ولا فرق أن يكون ذلك بعلم الرئيس أو بتصرف من يسيرون البلد من وراء ستار).

وهذا يعني أن الرئيس وضع الدستور وهو الذي قرر أن يكون نافذا، هذا في الظاهر وإذا عدنا إلى المصادفات العجيبة التي رافقت إصدار الدستور، وأول هذه المصادفات الزيارات المشبوهة المريبة للورد الألبيزي طارق أحمد الذي قابل الرئيس وحكومته وطمانهم أن بريطانيا تقف بجانب «تونس» (هكذا) وأنها ستدعمهم مع صندوق النقد الدولي بشكل خاص، ثم يأتي مبعوث صندوق النقد الدولي ليقابل الرئيس وحكومته قبيل أيام من إصدار الدستور، وبقدرة قادر تتغير لهجة الصندوق من الحدة والشدة والصرخة إلى الليونة والمجاملات والتعبير عن الاستعداد التام لمساعدة تونس، بل التعهد بعدم التخلي عنها. وبعيد سويعات من إصدار الدستور في الرائد الرسمي تنطلق «البشائر» بتدخل الصندوق...

فهل هذا من قبيل المصادفات؟ ماذا يجري؟ هل يتحكم الرئيس في القرار؟ هل أعاد السلطة إلى الشعب حقا؟ هل ستتحرر تونس أخيرا من سطوة المستعمرين؟

ماذا حدث؟ وهل من فرق بين حكومات ما قبل 25/07 وسلطة ما بعد 25/07.

من حيث البرامج والعقلية، لا فرق فالجميع، الرئيس ومعارضوه علمانيون «ديمقراطيون» يقصدون الغرب وأفكاره، وكلهم يرى أنه لا يمكن لتونس إلا أن تكون تابعة للغرب لا فرق بين الرئيس وخصومه.

أما البرامج فلا بد فيها من فرق فالسياسات كلها موضوعة بعناية لخدمة القوى الغربية فالسياسة الاقتصادية مثلا ما زال يسطرها صندوق النقد، وكذلك السياسة الأمنية، فالناحية الأمنية تسيطر سياستها «خارجيا» لحماية شواطئ أوروبا من المهاجرين المتدفقين، وداخليا لحماية أمن الشركات ومناطق الثروة.

أعلن مسؤولون في الحكومة التونسية أن بعثة من صندوق النقد الدولي ستأتي إلى تونس يوم الاثنين 04/07/2022 لتبدأ المفاوضات حول القرض. أعلنتها المسؤولون وكأنهم يعلنون تحقيق انتصار، وهي عندهم علامة على النجاح، ولماذا لا يعتبرونه نجاحا وقد رضي عنهم الصندوق ومن يقف وراء الصندوق؟ نعم المقياس الأساسي للنجاح عند هؤلاء المسؤولين هو رضا الغرب.

يوم 21/06، يلتقي «جهاد أزور» مبعوث صندوق النقد الرئيس قيس سعيد، ثم يوم 30/06 يصدر قيس سعيد مشروع الدستور الجديد في الرائد الرسمي، ويوم 01/07 يعلن المسؤولون أن صندوق النقد قبل الدخول في مفاوضات مع الحكومة التونسية، بعد طول انتظار؟

فهل كان ذلك من قبيل المصادفة؟

ولذكرى فإن دستور 2014 تمت المصادقة عليه مباشرة بعد الإنذار النهائي الذي أطلقه وقتها صندوق النقد لتونس، حين حدد لهم موعد 29/01/2014 موعدا نهائيا للمصادقة على الدستور، فتداعى الجمع وهروا لمصادقين على الدستور يوم 26/01/2014، بعد أن كانوا متنازعين متفرقين.

تتشابه الأحداث، ووجه الشبه فيها الدستور وصندوق النقد الدولي. أما الاختلاف فيمكن فيمن قرر الدستور وصادق عليه، ففي دستور 2014 كان المطلوب منهم مصادقة أعضاء المجلس التأسيسي المتشاكسون المتصارعون، أما اليوم فواضع الدستور هو واحد هو الرئيس قيس سعيد وحده، وقد يقال إن المطلوب مصادقة الشعب باستفتاء على الدستور، ونقول إن الرئيس قرر أن الشعب سيصوت بنعم على الاستفتاء، نعم قرر هذا الأمر وذلك بما يلي:

- ورد في دستور سعيد أن بدء التنفيذ سيكون يوم 26 جويلية، أي يوما واحدا بعد يوم الاستفتاء، بل هي ساعتان فقط، إذا اعتبرنا أن اليوم يبدأ من منتصف الليلة الفاصلة بين 25 و26، وأن مراكز الاقتراع تغلق أبوابها على الساعة العاشرة من ليلة 25، فهل تكفي ساعتان لمعرفة النتائج؟ أم إن النتائج محسومة سلفا؟ أم إن الرئيس صار «نبيا» مطلقا على الغيب؟

- قررت كل المعارضة إلا بعضها، أن تقاطع الاستفتاء، بما يعني أنها ستترك المجال مفتوحا أمام تمرير الدستور ولو بنسبة قليلة،

الاتحاد التونسي للشغل:

إضراب عام جديد بعد أول أصاب البلاد بالشلل، ومقترح دستور جديد

دعا الاتحاد العام التونسي للشغل، الإثنين 27 جوان 2022، إلى إضراب جديد على مستوى البلاد في القطاع العام بما في ذلك الشركات الحكومية؛ احتجاجاً على السياسات الاقتصادية للحكومة. وقال نور الدين الطوبوي رئيس الاتحاد، للصحفيين إن موعد الإضراب سيعلن في وقت لاحق.

وقدم الاتحاد خلال منتدى حول الإصلاحات الدستورية، وثيقة تتضمن ما أسماه "مشروع من أجل رؤية إصلاحية للنظام السياسي في تونس".

وتنقسم الوثيقة التي تتكون من 25 صفحة إلى جملة من المحاور أولها مشروع إصلاح النظام الدستوري يتضمن ورقة تمهيدية وجدول تفصيلي للتنقيحات والإضافات المقترحة لمشروع تنقيح الدستور التونسي.

ويتضمن الجدول الفصل المقترح وشرح للأسباب في حين يتضمن جدول آخر النصوص الأساسية التي يتوجب تنقيحها أو إتمامها أو إضافتها بما يتلاءم مع التعديلات المقترحة على النص الدستوري.

كما تتضمن الوثيقة محور آخر يتعلق بالإصلاحات الأساسية المتصلة بالتغيرات المحيطة بالنظام الدستوري طريقة الاقتراع وورقة أخرى مرفوقة بمقترحات تتضمن الملاحظات والإضافات والاعتراضات.

وقال أمين عام اتحاد الشغل نورالدين الطوبوي إنه ليس من حق الحكومة أن ترسم خيارات الشعب التونسي للفترة القادمة.

التحرير:

ليُضرب الاتحاد كما شاء، ولتتعطل مصالح الناس، فما من أحد تشغله تلك المصالح أو تعني له شيئاً، بعد أن فقدت كل قيمة في بورصة المزايدات السياسية. رضا الناس لا معنى له في طابور الانتظار على أبواب السفارات، وأوكار المنظمات الغربية التي انتصبت جهرة وقانوناً في الفنادق والأحياء، ومكاتب الصناديق الربوية. فليُضرب وليقترح من التنقيحات الدستورية ما شاء فقد أعيد له دوره، وصار له الصدر في المجالس، ينطق نيابة عن المظلومين، فتمر تحت مظلة سائر الأباطيل.

صندوق النقد الدولي..

ارتفاع التضخم خرج عن السيطرة في تونس

في ورقة بحثية بعنوان "هل يظل التضخم مرتفعاً؟"، قال صندوق النقد الدولي إن هناك طفرة تضخمية خارج السيطرة في تونس، وفق ما نشرته جريدة المغرب في عددها الصادر يوم الأربعاء 29 جوان 2022.

وأرجعت الوثيقة أسباب ارتفاع التضخم، إلى سلاسل إمدادات الطاقة والغذاء وحزمة التدابير التنشيطية الكلية إضافة إلى إجراءات التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد 19.

التحرير:

"تتونس" صندوق النقد الدولي وأعلن عن تبنيه للمثل الشعبي التونسي "يبيع القرد ويضحك على شاريه". ألا يعلم ولي الأمر في البلاد: "صندوق النقد الدولي" هذا، أن ارتفاع التضخم سيخرج عن السيطرة في تونس، منذ أن فرض نفسه على حكام بلادنا وقبلوا الاحتماء بمظلتهم رجاء التغطية على خياناتهم، والتستر على فسادهم؟ ماذا يبغى من وراء ملاحظته تلك والكل يعلمها والناس يكتوون بجحيمها؟ فوفر لنفسك نصائحك، فعلاج دائماً قطع يدك عنا، وإلقاء هؤلاء الرويبضات في مزابل التاريخ.

أحمد إدريس:

الاستفتاء لن يكون على النص بل استفتاء على الشخص لتجديد الثقة وكأنه نوع من المبايعة

أدلى أحمد إدريس رئيس معهد تونس للسياسة يوم الأربعاء 29 جوان 2022 بتصريحات للإذاعة الخاصة اكسبراس اف ام، من أبرزها:

إن التفكير في إمكانية حدوث أي تلاعب بنتائج الاستفتاء خطير خاصة في ظل التشكيك في الظروف المحيطة بالعملية الانتخابية، وإن أحزاباً كثيرة لم تنخرط في هذا المسار، مما يحيل إلى أنه لن يكون هناك عدد كاف من الملاحظين والمراقبين يوم الاستفتاء.

وأن هناك عديد الجزئيات التي تدعو للتشكيك حتى إذا كان كل شيء سيتم على ما يرام، مشيراً بذلك إلى إتاحة إمكانية التصويت من أي مكتب اقتراع يختاره الناخب، وإلى الطريقة التي سيقع من خلالها تسجيل حضوره والتأكد من هويته قبل الإدلاء بصوته.

وقال إدريس "لا أعتقد أنه سيقع تزويد كل مكاتب الاقتراع بما يمكنها من الولوج إلى قاعدة البيانات لكل الناخبين.. هذه الجزئيات تدعو للتشكيك..".

وأن معايير رفض طلبات المشاركة في حملة الاستفتاء غير واضحة وغير معلومة إلى اليوم، حتى بعد إصدار هيئة الانتخابات لقائمة الطلبات المقبولة والتي تشمل 161 طرفاً من أحزاب وجمعيات وأشخاص طبيعيين.

وأكد أن المحدد لمشروعية الاستفتاء هو عدد الأشخاص الذين يختارون الإجابة بنعم من كل الجسم الانتخابي.. وأن "نتائج الاستفتاء ستكون ضعيفة.. وسنبقى في حدود ما أحرزته الاستشارة الوطنية.. ونتائج الاستفتاء لن تكون مشروعة إلا إذا بلغت نفس عدد الأشخاص الذين صوتوا للرئيس في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية الفارطة..".

وأن "الداعمين لرئيس الجمهورية والمعارضين له موقفهم محدد ولا ينتظرون صدور نسخة من الدستور للإعلان عنه، وإن هذا الاستفتاء لن يكون استفتاء على النص وهو كأنه استفتاء على الشخص لتجديد الثقة وكأنه نوع من المبايعة والتأكيد بأن رئيس الجمهورية على حق..".

التحرير:

ليس غريباً أن يكون حال البلاد على ما هي عليه، وليس بمستغرب أن يضع التونسي في متاهة لا يعلم مدخلها من مخرجها، وهو يتابع "الوسط السياسي" الذي ابتلي به، إذا كان رئيس معهد تونس للسياسة

يبني تحليله للأحداث الجارية على أن "الفاعلين السياسيين" يملكون أمر أنفسهم، وأنهم فعلاً يتنازعون حول برامج ورؤى تتعلق بما ينفع العباد والبلاد، أخطأوا أو أصابوا، وأن المتحكم الحقيقي بالشأن التونسي يحفل برأي التونسيين. فليغرق رئيس معهد تونس للسياسة في تحذيره من التفكير في تزوير الاستفتاء من عدمه، وليخش من احتمال قلة المشاركين في ذلك الاستفتاء، وليقترح له من الآليات الإجرائية ما شاء، فلا تعدو مواقفه تلك وتحليلاته، إلا فصلاً من فصول التراجيديا التي نكب بها أهل تونس، ولم يكن له ولأمثاله فيها إلا أدوار الكومبارس التي تديرها أيدي خفية، كان على رئيس معهد تونس للسياسة أن يكشفها ويفضحها حتى يستبين للناس طريق الخلاص.

مجزرة المهاجرين على سياج «مليبية»

التحرير:

هذه القضية وأذكر جميع الدول بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، معاملة جميع المهاجرين بكرامة ووضع سلامتهم وحقوقهم الإنسانية في المقام الأول، مع الحد من أي استخدام مفرط للقوة".

وفي المقابل حمل رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانثيز السبت "مافيات تمارس الإتجار بالبشر" مسؤولية مقتل المهاجرين معتبراً ما حدث "اعتداء على وحدة أراضي إسبانيا".

"المعاملة العنيفة والمهينة للمهاجرين الأفارقة" خلال محاولة اقتحام جماعية إلى جيب مليبية الإسباني يوم الجمعة، وطالب بفتح تحقيق في هذه المأساة.

حيث غرد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي قائلاً "أعبر عن مشاعري العميقة وقلقي في وجه المعاملة العنيفة والمهينة للمهاجرين الأفارقة الذين كانوا يحاولون عبور حدود دولية بين المغرب وإسبانيا". وأضاف "أدعو إلى إجراء تحقيق فوري في

لقي 23 مهاجراً على الأقل حتفهم وأصيب 140 شرطياً، بحسب السلطات المغربية، أثناء محاولة دخول نحو ألفي مهاجر إلى جيب مليبية الإسباني في الأراضي المغربية عبر تسلق السياج الحديدي. وعدد الضحايا مرشح للارتفاع في ظل العنف الشديد الذي قوبل به المهاجرون من طرف قوات الأمن".

واستنكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، التشادي موسى فقي محمد، مساء الأحد

رئيس رابطة حقوق الإنسان:

لم أطلع على مسودة الدستور وبودربالة نفسه لا يملك نسخة

واطلع عليها معك بودربالة نفسه، فما الذي تغير في الوضع، وما الذي بأيديكما فعله؟ إذا كنت أنت قبلت أن تكون حقوق الإنسان ومفاهيمها لا ما سطره المستعمر الغربي ورضيت أن تتولى، أنت ومن معك، عملية إخضاعنا لها، وفرضها علينا على أنها قيم إنسانية عالمية لا يمكن الأعمال الرأي فيها فاشرب اليوم من الكأس الذي تغصبه علينا فليس لك اليوم أن تعترض. لأن الديمقراطية حين يراد "رسكلتها"، لست أنت الذي تحدد شروطها...

الجانب الاقتصادي والاجتماعي وجوانب أخرى، لكن لا أتصور أن مشاركتي في الحوار كانت فعالة، وقد كان موقفني المشاركة بشروط لكن بعد المشاركة أصدرت تقريراً قلت فيه إن المشاركة كانت صورية، وأنه لا يمكن أن تكون مخرجاتها ذات جودة وطلبت الانسحاب لكن الأغلبية تمسكت بالمشاركة" وفقه.

التحرير:

السيد رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ها قد اطلعت على مسودة الدستور

امتلاكه لنسخة بدوره، لكنه وعد بأن يحاول مدّي بنسخة من المسودة كي نقارنها مع ما اقترحناه أثناء الجلسات"، مضيفاً: "من السابق لأوانه القول إنه وقع التحيز علينا أم لا إلا حين نقارن المسودة بما ناقشناه، لأننا لا نعرف إن كانت مقترحات الرابطة قد قدمت في مسودة الدستور أم لا، وهذا هو المشكل" وفق قوله.

وعن طبيعة هذا الحوار، قال مسلّم: "كانت الجلسات تتم عبر تمرير الكلمة للحديث عن

أكد رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان جمال مسلّم، الثلاثاء 28 جوان 2022، أنه لم يطلع على مسودة الدستور "رغم مطالبته بذلك مراراً لعميد المحامين التونسيين إبراهيم بودربالة - وهو رئيس ما يعرف باللجنة الاستشارية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل إحدى اللجان ضمن لجنة تأسيس (الجمهورية الجديدة)" وفقه.

وتابع مسلّم: "للأسف، أكد لي بودربالة عدم

مدير عام المحروقات:

تونس تلجأ الى استعمال مخزونها الاستراتيجي الاحتياطي من المواد البترولية لتأمين الطلب

المدير العام للمحروقات بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة، رشيد بن دالي، في تصريح لوكالة تونس إفريقيا للأنباء، على هامش الدورة التدريبية الثانية للصحفيين حول موضوع «المحروقات في تونس»:

- «ان تونس لجأت، حالياً، الى استعمال مخزونها الاستراتيجي الاحتياطي للمواد البترولية حتى تتمكن من تأمين الطلب وتزويد البلاد بالمنتجات البترولية».

- «ان هذه الوضعية جد دقيقة وهي تمثل بمثابة الحرب الاسبوعية، في اشارة منه الى ندرة المواد البترولية والظرف المالي الحالي الذي تعرفه تونس والازمة الاوكرانية، وهي كلها ضغوط تترجح تحتها خزينة الدولة».

- ان الانتاج الوطني من منتجات النفط يقدر، في الوقت الراهن، بزهاء 35 الف برميل يوميا. ويصل استهلاك المواد البترولية الى زهاء 90 الف برميل يوميا في حين ان قدرة انتاج الشركة التونسية لصناعات التكرير تبلغ 32 الف برميل يوميا. وتبعاً لذلك فان الفارق بين انتاج واستهلاك المنتجات النفطية يقدر بـ 58 الف برميل يوميا وتتم تغطيته من خلال التوريد، حسب المدير العام للمحروقات.

وقبلها بيوم:

«أشرفت وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة السيدة نائلة نويرة القنجي مساء الثلاثاء 28 جوان 2022 على موكب الإحتفال بمئوية شركة فيفو انرجي تونس الشركة المختصة في بيع وتوزيع المواد البترولية لشركة شال وذلك بحضور رئيسة الديوان السيدة أحلام الباجي السايب وسفيرة بريطانيا في تونس السيدة هيلين ونترتون والرئيس التنفيذي للشركة العالمية Vivo Energy السيد Stanislav Mittelman ومدير عام الشركة في تونس السيد محمد بوقريبة إلى جانب عدد هام من أصحاب الشركات الناشطة في قطاع الطاقة والمحروقات وفاعلين اقتصاديين».

«وأكدت الوزيرة في كلمة ألقته خلال هذه المناسبة، أن للشركة تاريخ عريق في تونس وحرافية عالية منوهة بدورها الأساسي في تأمين توزيع المواد البترولية عبر محطاتها المتواجدة في مختلف جهات الجمهورية باعتبارها من أهم شركات التوزيع في تونس».

التحرير:

والله صرنا نتشبه بالكبار وصار لنا مثلهم مخزونات استراتيجية، فنضطر بحكم تقلب الأيام أن نأكل من مخزوننا مثل أمريكا التي تلجأ لمخزونها حتى تتحكم في أسعار الطاقة عالمياً. بقي سيدي مدير عام المحروقات، سؤال في غاية «البلاهة»، أين تضعون الكميات التي يستخرجها أباطرة النهب العالمي من حقول ميسكار، وقرقنة، والفوار، وتطاوين، والسواسي... و...؟ هل هي ضمن المخزون الاستراتيجي الذي ستضطرون لاستعماله أم هو ضمن المخزون الذي نضبته ب «الثقة»؟

سيدي مدير عام المحروقات، دعك من تأطير الصحفيين حتى يحسنوا التعبير عن سياساتكم فقد تفوق عليكم البعض منهم، لأنهم ينهلون من نفس النبع الذي منه تشربون.

الجزائر. اكتشاف هام من الغاز المكثف بحاسي رمل

أعلنت شركة الطاقة الجزائرية «سوناطراك» عن اكتشاف هام من الغاز المكثف بحقل حاسي الرمل.



وأوضحت الشركة في بيان لها أن مجمع «سوناطراك» تمكن من تحديد «إمكانات هامة جديدة من المحروقات في مكنم لياس الكربوناتي «LD2» على مستوى رقعة استغلال حقل حاسي الرمل».

وأضافت أن «التقييم الأولي لهذه الإمكانيات أظهر حجماً يتراوح بين 100 و340 مليار متر مكعب من الغاز المكثف».

ولفتت إلى «هذا الحجم من الغاز المكثف يشكل واحدة من أكبر عمليات إعادة تقييم الاحتياطيات خلال العشرين سنة الماضية».

وأشارت إلى أنه «يجري إنجازاً برنامج أشغال تطويري لتأكيد الأحجام التقديرية والعمل على إنتاج مستعجل يقدر بحوالي 10 ملايين متر مكعب يوميا اعتباراً من نوفمبر 2022».

«وكالة الأنباء الجزائرية»

التحرير:

أن تكتشف السلطة القائمة اليوم في الجزائر، الغاز أو النفط، في «حاسي رمل» أو في أي حاسي من حاسيات جزائرنا البهية، فما الذي سيجير من واقعها وواقع أمتنا الإسلامية؟ هل تحتاج الجزائر اليوم فعلاً المزيد من الاكتشافات، فنسعد بذلك، أم نأسف لمزيد إهدار مقدرات الأمة فيما لا ينفع؟ أم أن البشري للشعوب الأوروبية المطحونة في صراع الكبار على قيادة الدنيا؟ أين موضع حكامنا في هذه المعركة وأين يضعوننا؟

الدستور والسيادة

لمن الحكم: للشرع أم للشعب.. للعقل أم للوحي..؟؟ (الجزء الثاني)

أسئلة غريزة التدين (من أين جئنا...؟؟ لماذا جئنا...؟؟ إلى أين المصير...؟؟) بشكل يملأ العقل قناعة والقلب طمأنينة، فكانت العقيدة الإسلامية عقلية لأن العقل يحكم عليها لإثباتها.. أمّا العقيدة الرأسمالية - عقيدة فصل الدين عن الحياة المائعة - فليست عقلية لأن أساسها ليس العقل وإنما الحل الوسط الذي يرضي الطرفين ويريح العقل من عناء البحث عن الصواب ومن إصدار الحكم العقلي القاطع على جانبي القضية وأيّهما الأصوب والأجدر بالاتّباع.. وكذلك الأمر بالنسبة إلى العقيدة الشيوعية أيضا: فأساسها ليس العقل هي الأخرى بل المادية والتطور المادي، فهي قائمة على أزلية المادة (لا إله والحياة مادة) والمادية البحتة للكون والإنسان والحياة وأنّ قوانين المادة هي التي تتحكّم في الحياة وأنّ النظام يؤخذ من أدوات الإنتاج، وهو ما يسمّى بالمادية الديالكتيكية والمادية التاريخية. فهي تنفي الخالق وتنفي الملكية الفردية، لذلك فهي مخالفة للفطرة ولغريزة التدين وغريزة البقاء فتؤدّي بالتالي إلى شقاء الإنسان.. فالعقل إذن يمكن له أن يكون حكما على العقيدة فيثبت صدقها أو خطأها ويتمكّن بالتالي من تبني واعتناق الأقرب إلى الصواب، فذلك ضمن حدوده وخاضع لمقاييسه ولشروط العملية العقلية الفكرية الإدراكية..

بين الحكم والتنظيم

ولكنّ هذا الحقّ للعقل بالحكم على العقيدة لا يسوغ له تجاوز حدوده فيتعدّى العقيدة إلى النظام وإصدار الأحكام على الأفعال والأشياء وهو لا يملك ذلك لتقيده بشروط في عمله ولا تصافه بصفات التقص فينتج النظام المختلف المتناقض المؤدّي إلى شقاء الإنسان: فواقع العقيدة شيء وواقع النظام شيء آخر. فالعقل عاجز عن التنظيم.. فالسلوك البشري منطلقه وباعثه عضوي غريزي، فالإنسان هو عبارة عن كتلة من الغرائز (البقاء - النوع - التدين) والحاجات العضوية التي تضغط وتتطلب الإشباع بمثير داخلي أو خارجي، فإذا وجدت الإثارة وُجدت الدافعية للسلوك.. غير أن مجرد الإثارة لا يعني حتمية الإشباع: فلو توقّف سلوك الإنسان على الإثارة فحسب دون تدخل العقل يصبح الإنسان مرتبطا بالواقع ملتصقا به يأخذ أحكامه ومقاييسه منه، ويصبح خاضعا لغرائزه وحاجاته العضوية شأنه شأن الحيوان، لكن هنا يتدخل العقل ليدرس الواقع بطريقته التي يبتأها ويصدر حكمه عليه.. غير أن حكم العقل لا يتجاوز بيان قابلية الإشباع في الشيء من عدمها أي هل يشبع هذا الشيء الحاجة أم لا يشبعها، ولكنّه لا يجيب عن السؤال الأساسي المركزي: هل يجوز الانتفاع بهذا الشيء القابل للإشباع أم لا، وكيف يقع هذا الانتفاع...؟؟ أي أنه لا يتدخل في مسألة تنظيم الإشباع.. فتتنظيم الإشباع أي الأخذ أو الترك أو التخيير بين الأخذ والترك ليست واقعة تحت حسّ الإنسان وبالتالي لا يمكن للعقل إدراكها وليس له حقّ وصلاحيّة إصدار الأحكام عليها، بل هي مرتبطة بالأفكار المنبثقة عن العقيدة أي عن الفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة.. وعليه فلا بدّ أن يكون الحاكم على أفعال العباد وعلى الأشياء المتعلقة بها من حيث المدح والذمّ والثواب والعقاب هو الله تعالى لا الإنسان، الشرع لا الشعب، الوحي لا العقل. هذا إذن ما أسفرت عنه زاوية النظر الأولى: فحكم العقل على العقل أنّه محدود ونسبي وقاصر، وبالتالي فهو عاجز عن سنّ القوانين ووضع الدساتير التي تنظّم حياة الناس، فما حكم الشرع على العقل...؟؟ (يتبع)

صقل الأهواء والأمزجة والميولات الغريزية البهيمية وأطرها على الحقّ والصواب مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلّم (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به).. إذن وبناء عليه فالعملية العقلية الإدراكية محدودة مشروطة بالحسّ والمعلومات السابقة لا تنعقد بدونها، كما أنّ العقل المجرد بمفرده نسبي في أحكامه وقاصر عن التحسين والتقيح، أمّا هوى الإنسان وميولاته فتتحطّ بنا إلى مدارك الحيوانية.. فلا بدّ إذن من ضابط يسدّ نقص العملية العقلية ويضبط عمل العقل ويشدّب هوى الإنسان ويكبح جماح غرائزه: هذا الضابط هو تحديدا العقيدة..

العقل والعقيدة

ولكن لسائل أن يسأل: إنّ العقائد مختلفة متعدّدة فليدنا في العالم اليوم ثلاث عقائد (الإسلام - الرأسمالية - الشيوعية) وهي مختلفة ومتباينة في كليّاتها وجزئياتها بشكل مشطّ من حيث الأساس الذي تقوم عليه ومقاييس الأعمال ومفهوم السعادة، فأية عقيدة سنختار وكيف السبيل إلى التفضيل بينها...؟؟ كيف يمكن لهذا العقل بما فيه من مواصفات التقصان والعجز والقصور أن يحكم على صدق العقيدة أو فساده وبطلانها...؟؟ وعلى أيّ معيار سنعتمد في المدح والذمّ والتحسين والتقيح طالما أنّ العقل البشري ناقص ونسبي وغير قادر على إصدار حكم صحيح مطابق للواقع...؟؟ إنّ العقيدة هي الفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة وعمّا قبلها وعمّا بعدها وعن علاقة ما قبلها بما بعدها، والعقل - بخلاف عجزه عن تنظيم الأفعال والأشياء أي الحكم عليها من ناحية التحسين والتقيح والمدح والذمّ - فإنّه قادر على الحكم على العقيدة لأنّ واقع الكون والإنسان والحياة محسوس يمكن للعقل البشري المجرد إدراكه وبالتالي فإنّ شروط العملية الفكرية العقلية الإدراكية تكون متوفرة (واقع محسوس - حواسّ تنقله إلى الدماغ - دماغ صالح للربط - معلومات سابقة لتفسير الواقع): فيقع الحسّ على هذا الواقع وينقله إلى الدماغ الصالح للربط فيربطه بمعلوماته السابقة عن الكون والإنسان والحياة ويصدر حكمه عليه.. فالعقل البشري المجرد يمكن له إذن أن يكون حكما على العقيدة فيثبت صدقها أو خطأها ويتمكّن بالتالي من تبني واعتناق الأقرب إلى الصواب، فذلك ضمن حدوده وخاضع لمقاييسه ولشروط العملية الفكرية العقلية الإدراكية..

العقيدة العقلية

والعقائد منها ما هو عقلي أي أساسه العقل ومبني على العقل ومنها ما هو غير عقلي أي مناقض لعقل الإنسان مخالف لفطرته ولغريزة التدين فيه، والعقل البشري المجرد قادر بيسر على التمييز بينهما: فالعقيدة الإسلامية ترى أنّ الكون والإنسان والحياة مخلوقة لخالق من عدم، والعقل يثبت ذلك بنظرته العميقة المستنيرة إليها حيث يثبت صفة الاحتياج فيها لأنّها عاجزة وناقصة ومحدودة ومحتاجة، واحتياجها هذا ليس لمادة مثلها - فمجموع المحتاج محتاج - بل لخالق مطلق مدبّر حكيم.. كما يثبت العقل حاجة الإنسان للتقديس للخالق بوصفه مظهرا من مظاهر غريزة التدين، كما يثبت عجز الإنسان عن التنظيم فلا بدّ من الرّسل.. كما يثبت العقل أنّ القرآن ليس كلام البشر بل هو وحي من الله تعالى، وإذا ثبت هذا الأصل بالعقل ثبت كلّ ما جاء فيه من كفيّة تقديس وكفيّة تنظيم وصفة اليوم الآخر والحساب والعقاب والجنة والنار.. فأركان العقيدة الإسلامية عقلية ومبنيّة على العقل كما أنّ هذه الإجابة العقلية عن العقيدة تقنع عقل الإنسان وتنسجم مع فطرته وتجب عن

مما لا شكّ فيه أنّ الصراع بين العقائد الثلاثة (الإسلام - الرأسمالية - الشيوعية) يتمحور في أبرز مظهر من مظاهره حول ملكة العقل - دورا ووظيفة وحجية واحتكاما - فلو ضربنا صفحا عمّن يغيّبون العقل تماما ويهمّشونه في العملية الفكرية الإدراكية - فهؤلاء يتفق الجميع على ازدرائهم وتضليلهم - فإنّ طرفي الصراع السياسي الحضاريّ اليوم وقطبيه الرئيسيّين هما بلا منازع العقلانيّون والتقلانيّون. أمّا العقلانيّون فهم الذين يقدّسون العقل البشريّ معزولا ومجتعما وينزّهونه عن التقصان ويؤلّهونه فيحتكمون إليه في تنظيم حياتهم وتسيير شؤونهم بما في ذلك وضع الدساتير وسنّ القوانين.. وأمّا التقلانيّون فهم الذين يقدّسون النقل أي الوحي ويقدّمونه على العقل ويبنون العقل بالنقل ويسدّرون العقل في خدمة النقل ويحدّون صلاحيات العقل والمجالات التي يحكّم إليه فيها.. الفئة الأولى يمثلها الماديّون منكروّ الدين وفصلوّ الدين عن الحياة (الشيوعيّون والرأسماليّون)، أمّا الفئة الثانية فيمثلها المسلمون دون غيرهم من الملل والنحل.. هذا هو وجه الصراع اليوم بين الإسلام والكفر، صراع محوره العقل ودوره في تنظيم حياة الناس وتسيير شؤونهم.. وانتصارا متّما لموقف الإسلام من العقل، كذا في الجزء الأول من هذه المقالة عرفنا التفكير وبيدّا أركان العملية الفكرية الإدراكية وشروط انعقادها، كما حدّدنا صلاحيات العقل البشريّ المجرد والمجالات التي يمكن له إصدار الأحكام فيها.. ثمّ استعرضنا سمات التقص والتسبيّة التي تحول دون أهلية العقل البشريّ المجرد لإصدار أحكام تنظيمية على غرار وضع الدساتير وسنّ القوانين، وأبرزها على الإطلاق (الاختلاف - التناقض - التفاوت - التأثير بالبيئة)..

حدود العقل

ماذا يمكن أن نتظر من عقل هذا واقعه...؟؟ ما هو واقع الحكم الذي يصدره عقل متصف بالاختلاف والتناقض والتفاوت والتأثر بالبيئة...؟؟ أيُعقل أن يُصدر حكما واحدا في قضية واحدة مطابقا لواقع تلك القضية...؟؟ قطعا لا.. فلو ترك للعقل البشريّ أن يحكم على الأفعال والأشياء بالخير والشرّ والمدح والذمّ لاختلف الحكم باختلاف الأشخاص والأعمار والأجناس والميولات والأذواق والأفهام والقدرات والأزمنة والأمكنة والظروف.. فتتعدّد الأحكام على الشيء الواحد وتختلف وتتناقض وتتفاوت ويحصل الخطأ ولا يكون الحكم ثابتا.. فأهواء الإنسان وأمزجته وميولاته الفطرية تصدر الحكم بالمدح على ما يوافقها وبالذمّ على ما يخالفها، وقد يكون ما يوافقها شرّا يذمّ كالسرقة والزنا والربا والخمر، وقد يكون ما يخالفها خيرا يمدح كقتال الأعداء وكظم الغيظ والصبر على المكاره وقول الحقّ ولو كان مرّا مصداقا لقوله تعالى (كُتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبّوا شيئا وهو شرّ لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون).. فجعل الحكم للأمزجة والأهواء والميولات يعني الاحتكام إليها وجعلها مقياسا للمدح والذمّ وهو مقياس غريزيّ باطل وخاطئ يجعل من التحسين والتقيح مجانبًا للحقّ والصواب مخالفا لما يجب أن يكونا عليه.. فالأصل هو

الفساد القضائي دليل على فساد تيار فكري ولا يقتصر على فساد أشخاص فحسب

أولاً:- تحديد مفهوم الفساد.

وجب تحديد معنى المصطلحات المستخدمة حتى ينحصر الجدل في إطاره الموضوعي واستناداً إلى ذلك، فإنه يمكن تعريف الفساد لغةً واصطلاحاً.

أ. الفساد لغةً:

- الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صلح (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه. فهو (الجذب أو القحط) كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (سورة الروم الآية 41) أو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) (سورة القصص الآية 83) أو (عصيان لطلاعة الله) كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم عذاب عظيم) (سورة المائدة الآية 33) ونرى في الآية الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة.

الفساد اصطلاحاً:

ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.

فمثلاً يعرف معجم اكسفورد الإنجليزي الفساد بأنه : انحراف في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة.

وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه: كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه أو جماعته.

ويعرفه البنك الدولي بأنه: إساءة استعمال الوظيفة العام للكسب الخاص.

وتعريفات الفساد كثيرة تتنوع تبعاً لتنوع البيئة المتواجده فيها، ولكنها تدور في فلك التعريفات المذكورة، وكل انحراف بالوظيفة العامة أو الخاصة عن مسارها الذي وضعت له ووجدت لخدمته فهو فساد .

ثانياً: مظاهر الفساد:

تتلخص مظاهر الفساد في مجال القضاء وبعيداً عن التوضيف السياسي لهذا الملف بالذات تتمثل في الرشوة والمحاباة والمحسوبية والواسطة وتدخل السلطة التنفيذية في إصدار الأحكام القضائية هو كذلك أبرز مظاهر الفساد المستشرية.

ثالثاً: أسباب الفساد:

يمكن تلخيص أسباب الفساد في أمرين أساسيين وأن الفساد في الغالب الأعم يخص ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وهو ما يفسر عدم قدرة الدولة على احتواء هذه

الظاهرة وتفشي ظاهرة الفساد في العالم سواء في الدول المتقدمة أو دول العالم النامي وفي كثير من الأحيان يطال الفساد أجهزة الرقابة ذاتها وهو ما يفسر مثلاً سعي الرئيس التونسي قيس سعيد إلى اعتماد آلية الإعفاء على سبيل المثال.

رابعاً: حقيقة الفساد:

بعد عرض تعريف الفساد اصطلاحاً وعرض مظاهره وأسبابه يمكن للقارئ الاستنتاج بديها بأن الفساد يعود إلى عدم وجود ضمانات حقيقية تكرس العدالة وتؤسس للصالح، وكل ذلك ليس بسبب الأفراد حقيقة وإنما تعود الأسباب الحقيقية العميقة للفساد هو غياب الأطر الأخلاقية في الفكر المعاصر وهو يشخص مسألة لا يمكن أن تخفى على أي متابع لما يقع في العالم اليوم من أزمات متتالية في شتى المجالات كالاقتصاد (الازمات الاقتصادية المتتالية وبرزها أزمة الديون السيادية 2008) وادارة السياسة الخارجية (سياسة المكيبالين في الحرب الفلسطينية والحرب الاكرانية الروسية) وهذا غيض من فيض.

إن حقيقة الفساد إذا تأملنا بعمق فاستنارة نكتشف من خلالها فساداً فكرياً استست له العقيدة الرأسمالية وكرسته الفكرة الديمقراطية وساهمت في بلورة هذا الفساد طغيان القيمة المادية المقدسة في النظام الرأسمالي الديمقراطي الذي يعتبر الأخلاق مسألة دينية والدين في الديمقراطية مكانه دور العبادة وليس الحياة العامة وادارة الشأن العام وبعبارة أوضح فصل الدين عن السياسة أي في جزء من هذا المعنى فصل الأخلاق عن المجتمع.

ولذلك لسائل أن يسأل لماذا تنتقدون فساد القضاء وانتم تقصون الآلية الصحيحة عند انتداب القضاة وهي الكشف عن عدالة القاضي أي اخلاق القاضي وسيرته وهل تكفي البطاقة عدد 3 في تونس مثلاً لضمان انتداب قضاة ليسوا فاسدين وهل تضمن السياسة القضائية والثقافة القضائية فعلاً عدم فساد القضاة والحال أن الثقافة القضائية خالية من ضمانات حقيقية تجعل القاضي يتنزه عن القضاء إذ أن الثقافة القانونية خالية من أي علاقة حقيقية بالأخلاق بل الأخلاق مجرد فصول جامدة في ميثاق القاضي وهي مسألة شخصية لا علاقة لها بالانتدابات وأسوق هنا تقرير جاء في صفحة وزارة العدل تحت عنوان «رفع معايير أخلاقيات المهنة للمنظومة القضائية والسجنية» جاء فيه ما يلي:

«تشكو المنظومة القضائية من ضعف في القيم الأخلاقية للمهن القضائية والسجنية في جملتها مما يشكل حاجزاً يمنعها من أداء مهامها. كما ساهم تراكم الممارسات المخلة بأخلاقيات المهنة في تقويض نزاهة العدالة وحقوق المتقاضين.

وقد صنفت الاستشارات الوطنية، وبصفة خاصة نتائج استقصاء العموم، الرشوة في المقام الأول من بين أسباب انهيار الثقة في منظومة العدالة. ولذلك أصبح من الضروري فرض احترام القيم الأخلاقية ومبادئ أخلاقيات المهن القضائية والسجنية وتعزيز صلاحيات المراقبة والزجر للمجلس الأعلى للقضاء في هذا المجال.

وقد تم في هذا الإطار تحديد خمس نتائج يتعين تحقيقها خلال السنوات القادمة، وهي :

• وضع مدونة سلوك تتضمن أخلاقيات مهنة القاضي وبقية الأسلاك العدلية بما يتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بالوقاية ومراقبة الأخلاقيات المهنية

• تدعيم مؤهلات القضاة والملحقين القضائيين في مجال أخلاقيات المهنة

• ملائمة أساليب الزجر الحالية مع متطلبات أخلاقيات المهنة

• تعزيز مؤهلات مساعدي القضاء على مستوى أخلاقيات المهنة

• تدعيم مؤهلات أعوان المصالح السجنية في مجال أخلاقيات المهنة» (انتهى مقال الوزارة)

خامساً: تحديد مشكل الفساد والحل المقترح:

إن محاولة وزارة العدل التونسية إيجاد حلول للفساد القضائي في الجانب الأخلاقي دليل واضح بان هاجس الفساد في الوزارة دفعها إلى بحث جدي أفضى إلى اعتبار الفساد الأخلاقي هو السبب الجوهرى لمشكلة الفساد القضائي ولكن وإن كان هذا البحث جدياً إلا أنه بقي منقوصاً لأنه بحث عميق وليس مستنيراً لأن الاستنارة تقتضي البحث في جوهر المنظومة التشريعية واقتباس الحلول من جنس المنظومة نفسها وهي الديمقراطية وهذه الديمقراطية تقوم على فصل الدين عن الحياة فكيف تتناقض الوزارة مع اس الديمقراطية وتقتبس حلولاً تقتضي أن يكون الدين أصلها وذلك لأن الأخلاق بدون دين هي عبث في عبث ولا وجود لأخلاق بدون دين هذا أولاً، وثانياً ليس الالتجاء إلى الدين يقوم دليلاً على عجز الديمقراطية في حل مشكل الفساد مثلاً. وثالثاً ليس عجز الديمقراطية اقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً يقتضي في بحث البديل الإسلامي كمبدأ يتناقض مع الديمقراطية باعتبار أن الإسلام يطرح المزج بين الدين والسياسة وهنا تكون الأخلاق كحل لمشكلة الفساد المستعصية على الديمقراطية، متجانسة مع أصلها الدين وهو هنا الإسلام كنظام حياة شامل لعلاقة الإنسان بنفسه وبغيره وبالخالق. ولذلك فإن حل مشكلة القضاء لا تكمن في أشخاص بعينهم أو ترقيعات باقتباسات تتناقض مع أصل المنهج الفكري الذي تبني عليه الوزارة رؤيتها للعدل والعدالة بل تتعداهم لتشمل منهجاً فكرياً وضعياً تقتضي منا النزاهة محاكمته فكرياً ومناقشته عقلياً ونقده ايديولوجياً حتى نستطيع استلهاهم الحلول العملية الحقيقية المبنية على النتائج الحسية وليس الدوران في فلك المجهول.

المراجع:-

- قاموس اكسفورد الإنجليزي الذي نشرته مطبعة جامعة اكسفورد، وهو قاموس شامل اللغة الإنجليزية، تم نشره مجلدان كاملان مطبوعان من قاموس اكسفورد الإنجليزي تحت اسمه الحالي في عام 1982 و 1989.
- الفساد مكافحته و الوقاية منه رؤية شرعية، اعداد ليلى أحمد الشهري، استاذ مساعد بجامعة الطائف، ص 276.
- الفساد مكافحته و الوقاية منه رؤية شرعية، اعداد ليلى أحمد الشهري، استاذ مساعد بجامعة الطائف، ص 276.
- تقديم من ليس له أهلية او كفاءة.
- تنفيذ اعمال لصالح فرد اوجهة ينتمي لها الشخص دون ان يكونوا مستحقين لها
- التدخل لفائدة شخص او جماعة دون الالتزام بأصول العمل و الكفاءة اللازمة

الغاز والنفط وطرق نقلها

طاقات إسلامية جيوسياسية واستراتيجية هائلة

(منطقة بحر قزوين مثلاً)

قام وزير الخارجية الروسي لافروف في 23 حزيران بزيارة إلى أذربيجان ناقش فيها سير الحرب الجارية في أوكرانيا، وركز على التطبيق الكامل لاتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين، بشأن كيفية استخراج الطاقة منه ونقلها، ومنع وجود أي قاعدة أجنبية في المنطقة، وقال إنه بحث سبل تعزيز الأمن في منطقة جنوب القوقاز. (يُنظر الرابط)

هذا الخبر يلفت النظر إلى أمرين، وسترکز هذه المقالة على الثاني أكثر من الأول لأنه أهم منه بكثير وأخطر.

أما الأول فهو ما يشهده العالم اليوم من أزمة عالمية تتعلق بتأمين الغذاء والطاقة، وبخاصة في أوروبا. ويلحق بهذه الأزمة التي ما زالت تتفاقم وتؤثر تداعياتها على المواقف من الحرب، مشكلة تأمين طرق النقل. لذلك تتنافس الدول الكبرى وتكثر اجتماعاتها ولقاءاتها وخططها لهذا الغرض. وقد صار موضوع النفط والغاز في الحرب الأوكرانية حرباً قائمة بحد ذاتها. ومن المعلوم أن الصراع حول تأمين النفط وخطوط إمداده هو صراع عالمي، وأكثر من حيوي، وذلك لأن النفط مادة استراتيجية في عالم اليوم والعلاقات بين الدول. ولذلك فإن أهم هدف في زيارة لافروف إلى أذربيجان هو التأكيد على عدم إفشال أو اختراق سياسة روسيا في الضغط على أوروبا، ودفعها للتراجع عن دعم أوكرانيا وعن تبعيتها لأمريكا في هذه الحرب. واتفاقية الوضع القانوني التي ركز على التزام تطبيقها هي اتفاقية بين الدول الخمس المشاطئة لبحر قزوين تضمن النفوذ الروسي في المنطقة وتمنع أي نفوذ أجنبي فيها وبخاصة لأمريكا.

الأمر الثاني في هذه المقالة هو القوة الإسلامية المعطلة لبلاد المسلمين من حيث ثرواتهم، ومواقع بلادهم، ووقوع طرق النقل، إلى معظم أنحاء العالم، تحت سيطرتهم. وهذا مصدر تأثير جيوسياسي واستراتيجي في الموقف الدولي، ولكنه معطل بسبب التضييق وتعمد صرف النظر عن هذه الطاقات وتأثيرها.

إن الحديث عن ثروات المسلمين وطاقات بلادهم الهائلة واسع ومتشعب ولا يمكن حصره. وتقتصر هذه المقالة على معلومات لافقة وسريعة تتعلق بأذربيجان، التي زارها لافروف، وبمنطقة بحر قزوين بوصفها بلاداً إسلامية.

وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط تتميز بأهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى، لما لها من أهمية استراتيجية في المشهد السياسي الإقليمي لأسباب في مقدمتها غناها بالنفط والغاز والموقع، فإن منطقة بحر قزوين، وهي أيضاً منطقة إسلامية، تليها مباشرة في هذا الأمر. ويعدّها بعض الباحثين مستودع النفط والغاز للعالم في المستقبل. وفي غمرات الحرب الجارية في أوكرانيا وأهمية نتائجها، صار دور النفط والغاز عالمياً وليس إقليمياً فحسب. لذلك، تلفت هذه المقالة إلى ما في هذه البلاد من طاقات تبعث الأمل بجدوى العمل، وتشهد الهمم لدخول صراع التغيير.

بحر قزوين مسطح مائي مغلق تتغير مساحته تبعاً للعوامل الطبيعية وأقلها 370 ألف كلم²، وهي مساحة كبيرة جداً بالنسبة لبحر مغلق. والمراد بمنطقة بحر قزوين البحر والدول المحيطة به، وهي روسيا الاتحادية وكازاخستان وتركمانستان وإيران وأذربيجان. تتعدد ثروات هذا البحر وأكثرها أهمية النفط والغاز، ومنها الكافيار. واكتشاف النفط فيه ليس جديداً، ولكنه كان قبل التسعينات تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، وبعد تفكك الاتحاد وبروز دول جديدة في المنطقة، أخذت أمريكا تتدخل في هذه الدول، الأمر الذي رفضته روسيا، فظهرت أهمية منطقة

بحر قزوين كمركز أعمال سياسية جديدة ونزاعات إقليمية ودولية، وذلك بسبب ما يحتويه من موارد وثروات متنوعة للطاقة تسعى دول العالم اليوم للحصول عليها. فأهمية المنطقة سياسية، وتتصل بأمن كل من الاتحاد الروسي وأمريكا. وقد نشأ بسبب ذلك تعبير «أمن الطاقة». فالقضية لا تقتصر على النفط والغاز فيها، ولكنها مرتبطة بعموم قضية الطاقة والحاجة إليها

في العالم، وترجع أيضاً إلى طرق نقلها إلى أوروبا وغيرها. وقد كانت أمريكا جادة في إيجاد نفوذ قوي لها في تلك المنطقة، إلا أن روسيا واجهت سياساتها وتدخلاتها بجدية، وبخاصة بعد العام 2000، وربطت بلدانها بها باتفاقيات اقتصادية وأمنية وبمشاريع مختلفة، وقامت بإجراءات عسكرية حاسمة كما في جورجيا عام 2008، وضمها القرم عام 2014. وقد قال عنها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني عام 1998 عندما كان رئيساً لشركة هاليبيرتون: «إن منطقة بحر قزوين منطقة نفطية واعدة تنمو بسرعة كبيرة لتتحول إلى منطقة استراتيجية لها أهمية كبرى للولايات المتحدة وللغرب بصفة عامة».

إنّ تقديرات ثروات بحر قزوين واحتياطياتها من النفط والغاز مختلفة ومتفاوتة، وهي في أدنى تقديراتها مصدر قوة كبيرة لمن يستقر له النفوذ على منطقتها. تتراوح أرقامها بين 15 و200 مليار برميل من النفط ذي النوعية العالية. وتقدر وكالة الطاقة الدولية الاحتياطيات الأكيدة من النفط بنحو 50 مليار برميل (3% من الاحتياطيات العالمية الأكيدة). بينما تصل تقديرات الاحتياطيات المحتملة إلى ما يتراوح بين 200 و250 مليار برميل. وتعادل هذه التقديرات ثلث احتياطيات النفط بدول الخليج العربي والشرق الأوسط، وتزيد عن ضعف الاحتياطيات المؤكدة لأمريكا والتي تقدر بحوالي 22 مليار برميل. أما الغاز

الطبيعي فيبلغ الاحتياطي المؤكد منه نحو 170 تريليون قدم³، والاحتياطي المحتمل منه 300 تريليون قدم³ (6% - 7% من الاحتياطيات العالمية من الغاز). وتقول مصادر إن منطقة بحر قزوين تحتوي على نفط وغاز أكثر من أي دولة في العالم، ويقع أكثر من نصف نفط حوض قزوين في أراضي أذربيجان وحدها. ويوجد أكثر من 200 حقل نفطي ضخم في قاع قزوين، منها 145 في القسم التابع لأذربيجان. وهناك تقديرات بأن حجم الاحتياطي النفطي في أذربيجان وحدها يصل إلى 120 مليار برميل، إضافة إلى 80 ملياراً أخرى في تركمانستان وكازاخستان. وتملك هاتان الدولتان احتياطياً ضخماً من الغاز الطبيعي، لذلك أطلق عليهما اسم «مستودعات الطاقة في المستقبل». ويأتي توزيع حصص دول بحر قزوين من هذه الثروات المكتشفة فيه كالتالي: كازاخستان 75%، أذربيجان 17%، تركمانستان 6%، روسيا الاتحادية 2%.

إنّ الأبحاث حول أهمية منطقة قزوين وثرواتها كثيرة ومتنوعة، ولا يسمح المقام بزيادة التفصيل، لأن موضوعه هو التنبيه إلى حجم طاقات بلاد المسلمين وليس الإحاطة بأسباب أهمية المنطقة. وذلك أن هذه المنطقة إسلامية،



وتوفر إمكاناتها لمن يمتلك النفوذ عليها كفاية واستغناءً، فتوفر له أمن الطاقة، كما توفر له تأثيراً في الموقف الدولي. ولذلك، تتدخل الدول الكبرى والفاعلة لتمنع استقرار الهيمنة عليها لأي من خصومها، وتوظف لأجل ذلك ما تستطيعه من تحالفات واتفاقيات وقوى ناعمة، ومن حروب سياسية وبالوكالة. ومن ذلك إغلاق طرق النقل عبر بلاد معينة، وهو ما يُعد صراعات محتدمة اقتصادياً وسياسياً. وهذا ما ساهم في عرقلة استثمار حقول بحر قزوين وغض بعض دول المنطقة النظر عنها. وإذا كانت هذه الصراعات، قبل الحرب الأوكرانية، تقوم على التآمر والخطط الخفية وتطبخ على نار هادئة، فهي اليوم معلنة وتتفاقم وتندثر بالاتساع عسكرياً.

ومع أن هذه المنطقة - كغيرها من البلاد الإسلامية - خاضعة حالياً لنفوذ أعداء الإسلام، فإن التنبيه إلى هذه الإمكانيات يعزز الثقة بالعمل للتغيير، ويذكر بضرورة أخذ هذه الطاقات بالاعتبار في التخطيط للتغيير، وللمواجهة الحتمية بعد التغيير. وذلك أن منطقة قزوين منطقة إسلامية، والبلاد الخمسة المحيطة بالبحر هي إسلامية. يضاف إلى ذلك أنه على الرغم من قوة روسيا وسطوتها في المنطقة، فإن حصتها من ثروات بحر قزوين لا تزيد عن 2% فقط، بينما حصص الدول الأربعة الأخرى 98%.

بيان بَعْدَهُم عن تطبيق شرع الله، وبَعْدَهُم عن رعاية مصالح النَّاس وكشف تواطئهم مع أعداء الأُمَّة، لنجد ثمرتها الطيبة في مقاطعة الأُمَّة لكل أشكال الانتخابات؛ الرئاسية منها والتشريعية وحتى البلدية.

- بيان زيف القوانين التي يستوونها وخطورتها كالقانون 58 المؤرخ في 2017 وكذلك اتفاقية إسطنبول المدمرة للأسرة، وذلك بعقد المؤتمرات والحملات وتوزيع الهمسات والبيانات التي تفضح مؤامرات أعداء الأُمَّة وتبينها للنَّاس.

- إظهار أنَّ نظام الحكم الإسلامي هو النموذج الوحيد الذي يصون جميع حقوق المرأة والأسرة وتوفير الحياة الإسلامية الكريمة لها.

- توضيح أنَّ نظام الخلافة سيحفظ للمرأة كرامتها ويقوي الروابط الأسرية، وسيحفظ الحقوق السياسية والاقتصادية والتعليمية للجميع رجالاً ونساءً، مسلمين وغير مسلمين.

إنَّ حزب التحرير بحق هو قائد التغيير الجذري في هذا الزمان وهو الرائد بين الجماعات الإسلامية في العالم، وهو الحزب المبدئي الذي صدق أهله وتفاعل مع أبناء الأُمَّة ونصحهم.

وإتينا في القسم النسائي لحزب التحرير/ ولاية تونس ندعو نساء تونس والأُمَّة الإسلامية جمعاء لاحتضان الحزب والعمل معه ليعود الإسلام إلى معتك الحياة وتعود دولة المسلمين، دولة الخلافة الدّولة الأولى في العالم تحمل الإسلام رحمة وهداية للعالم كافة.



• استغلال قضايا المرأة لأغراض سياسية ولمصالح أيّة وأنايية دون الاهتمام بمشاكلها الحقيقية.

• التعطيم على السياسيات المخلصات؛ الواعيات بخطط الغرب وأدواته، الداعيات لاقتلاع مفاهيم الغرب التي دمّرت الأسرة ولا زالت.

سياسيات واعيات بدورهنّ السياسي، مؤمنات بما يحملنه من أفكار. سياسيات عاملات على التغيير الذي يحقّق العيش الكريم للنَّاس وذلك من خلال:

- كشف فساد النظام الحالي وتغوّله وزيف ادّعاءاته بحماية المرأة وإعطائها حقوقها... ولا أدلّ على هذا مما تعانيه المرأة الرّيفية في ظلّ الدولة المدنية.

- فضح الحكام القائمين على هذه الأنظمة ومكافحتهم

تشهد تونس أوضاعاً متأزّمة على جميع الأصعدة وفي صدارتها الوضع السياسي الذي هو السبب فيما يعانيه أهلنا اليوم في تونس. حكومات متعاقبة وطبقة من أشباه السياسيين والسياسيات لا يملكون رؤية واضحة أو برنامجاً للتغيير، هدفهم خداع الناس والتلاعب بهم وترسيخ أفكار الغرب فيهم. فلم يعد خفياً على أحد حقدُهم على كل ما ينبع من موروثنا الإسلامي مدّعين أنّ هذا هو الفكر السائد في حين إنّهم أقلية لا يمثلون عامة النَّاس ولا يعبرون عن وجهة نظرهم في الحياة فأنشأوا منظمات وجمعيات مشبوهة التمويل غريبة التفكير وخاصة النّسوية منها بهدف:

• إنهاك المرأة وإشغالها بدور الرّجل فتصبح بذلك مجبرة على الإنفاق على الأسرة وقوامة عليها.

• إشغال المرأة بدور غير الدّور الذي أوجبه خالقها عليها، مع امتصاص طاقاتها وقدرتها على التغيير الصحيح.

• خلق صراع بين المرأة والرّجل وإشغال كلّ منهما بالصراع مع الآخر.

• صنع أسيرٍ مشتتة وبالتالي مجتمع متناحر.

• إلهاء الشعب بمسائل لم تكن يوماً تمثل أزمة في البلاد وصرفه عن توحيد صفوفه: نساءً ورجالاً لاقتلاع الاستعمار وأذنابه.

مع الحديث الشريف

فهل من مشر للتضحية؟!

وصوله إلى الجنة متوقف على المشقات والأعمال وعلى الالتزام بقوانين الله وأحكامه حتى لو خالفت ما يرغب، وبقدر ابتعاده عن المشقات واتّباعه للشهوات يكون اقترابه من النار، فهو في غفلة عن الآخرة بسبب جهله هذا. فيا أمّتي

هذه الجنة بالانتظار، تنتظركِ فهل من مشر للتضحية بالوقت والجهد والمال؟ هل من مشر للعمل وقد أصبح العمل واجبا بعد أن غاب حكم الله في الأرض؟ هل من مشر للعمل مع العاملين لإعزاز هذا الدين بإقامة دولته وإعادة مجده وعزته؟

اللهم عجلنا بخلافة على منهاج النبوة تلم فيها شعث المسلمين، ترفع عنهم ما هم فيه من البلاء، اللهم أنر الأرض بنور وجهك الكريم. اللهم آمين آمين.

أحببتنا الكرام، وإلى حين أن نلتقاكم مع حديث نبوي آخر، نترككم في رعاية الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أيها المسلمون:

كثير من الناس- حتى من أبناء هذه الأمة الكريمة- لا يفهم هذه المعادلة، فترى البعض- وللأسف- لا يدرك أن

جاء في فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني بتصرف في باب حجب النار الشهوات:

حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "حجبت النار بالشهوات وحجبت الجنة بالمكاره"

أيها الإخوة الكرام:

من طبيعة الإنسان أنه يألف الراحة ويسير مع الغرائز ويميل إلى الكسل، ومن طبيعته أيضا أنه يألف من التعب والمشقة والعناء والمكاره، ويميل إلى التهرب منها، ولكن الله سبحانه وتعالى أراد له الخير، إذ أن هذه الدار دار نصب وتعب، دار جهد وعمل، هكذا قدر الله سبحانه وأراد؛ ليكون الجزء في الآخرة راحة حقيقية وطمأنينة ودعة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أقْبِلُوا يَا مُسْلِمُونَ

خاتمة راشدة على مناسج النبوة

www.hizo-ul-tahrir.info

يا أمة الإسلام

يجب عليك اختصار الوقت، فالوقت لم يعد وقت مناقشات وجدال وسجال، بل وقت أعمال جادة وهادفة، لقلب الواقع الأليم والمرير، وإخضاع الواقع كله لأحكام الإسلام، لمعالجة كافة المشاكل والأزمات وفّقها (فكرة وطريقة) والاستعانة بأهل الاختصاص لوضع الخطط والأساليب والوسائل اللازمة لرفع المعاناة والشقاء عن الأمة.

www.hizo-ul-tahrir.info

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أقْبِلُوا يَا مُسْلِمُونَ

خاتمة راشدة على مناسج النبوة

www.hizo-ul-tahrir.info

يا أمة الإسلام

يجب عليك نبذ الأفكار الغربية ومهاجمتها ومهاجمة كل من يروج لها، والتصريح علناً أنك تريد أن يكون الإسلام هو المطبق والنافذ في الحكم والمجتمع والدولة، وتريد توحيد بلادك في ظل الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، وتطالب أن يقودك في ذلك حزب التحرير.

www.hizo-ul-tahrir.info

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية الأردن

بيان صحفي

ناتو للشرق الأوسط.. في سبيل أمريكا وكيان يهود

على ما تتأمر عليه هذه الأنظمة من خنوع، وسيكتب لهذا التحالف المزمع تشكيله الفشل سياسياً، فالتحالف وإن كانت لأمريكا الكلمة الأولى فيه، لكنه سيكون تصادماً واضحاً أيضاً بين عملاء وأعوان أمريكا من جهة وعملاء بريطانيا من جهة أخرى، فالاشتراط على «أن تكون مهمة هذا الحلف العسكري

واضحة جداً، ودوره يجب أن يكون محددًا بشكل جيد وإلا سيكون مربكاً للجميع»، ربما كان ثغرة هذا الصراع البريطاني الأمريكي في سياق ناتو الشرق الأوسط الأمريكي.

لكن الأهم من ذلك كله في وأد هذه التحالفات الاستعمارية، هو وعي الأمة وأهل المنطقة وسأمهم من براثن مؤامرات حكامهم في الانخراط في مشاريع المستعمر الكافر وإذلال

الناس بالانصياع لكيان يهود الجبان، فلطالما كان تبجح الحكام بعدم المقدرة على قتال يهود، فما هم يدعون لتشكيل ناتو عسكري في الشرق الأوسط ليس للقتال في سبيل الله وتحرير المقدسات وفلسطين بل وسائر المحتل من بلاد المسلمين، وإنما لتسخير أبناء الأمة وقواتها التي تتوق للشهادة في سبيل الله كمرتزقة للقتال في سبيل مخططات أمريكا وبريطانيا للسيطرة والهيمنة الاستعمارية الكافرة على بلاد المسلمين.

ولطالما كانت دعوات حزب التحرير المستمرة والمتكررة بتحريك الجيوش لتحرير القدس وفلسطين يسمع صداها في جنبات الأرض وتسمعها الأمة وكأنها ضرب من الخيال تستهين بها، ليثبت لهم حكامها الخانعون أنهم يستطيعون تجهيز العسكري والأمني والقتال سوية، ولكن في سبيل الطاغوت الاستعماري الأمريكي والغربي، وليس في سبيل الله!

أيها المسلمون، يا أهلنا في الأردن:

نعم سنكرر دعوتنا مرات ومرات حتى تتحرك الجيوش؛ أبناء هذه الأمة الخيرة ومن ورائها أهلنا في كل بلاد المسلمين، لإزالة كل العقبات المادية والحكام الذين يحولون بينها وبين تحقيق قضيتها المصيرية ومشروع نهضتها بقيام دولة الخلافة الثانية على منهاج النبوة وتحرير بلادها وعلى رأسها فلسطين وطرد القوى العظمى المستعمرة من بلادنا إلى الأبد، فخلال أقل من عقدين من قيامها قضت دولة الخلافة الأولى على أعظم قوتين آنذاك وهما دولتا فارس والروم.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

روسيا وتبعات حربها في أوكرانيا، ومع منافستها للصين التي تعتبرها الخطر الأول عليها كدولة أولى في العالم، بالإضافة إلى دمج كيان يهود ككيان طبيعي في منظومة الشرق الأوسط، مع حكام دوله المطبوعين، بل وجعله جزءاً طبيعياً في كافة المشاريع الاقتصادية والسياسية لحماية



أمنه واستقراره، وأهم من ذلك كله محاولة الحيلولة دون قيام دولة إسلامية.

ويأتي أول إعلان لناتو الشرق الأوسط رسمياً من الملك ليكشف جزءاً عما كان وراء اجتماعاته أثناء زيارته لأمريكا الشهر الماضي التي بدأت بلقاءات منفردة مع الدوائر العسكرية الأمريكية، وكان من بينهم رئيس أركان القوات المركزية ورئيس أركان القوات الخاصة في الجيش الأمريكي، ما يدل على أن أمريكا هي من وراء ما يسمى بحلف ناتو الشرق الأوسط، وهي ما تزال في إطار الانسجام مع الإملاءات الأمريكية لاستقرار نظام الحكم في الأردن، والتي ستكون لها تفصيلات أثناء لقاء الرئيس الأمريكي بايدن مع قادة مصر والأردن والعراق والإمارات والسعودية أثناء زيارته الشهر القادم للسعودية.

وفي سياق ذلك وقبل إعلان ناتو الشرق الأوسط، بحث الملك عبد الله الثاني مع قائد القيادة المركزية الأمريكية الفريق مايكل كوريل، بالعاصمة عمان الثلاثاء الماضي، التعاون العسكري والدفاعي بين البلدين وجهود (محرابة الإرهاب)، كما زار مستشار الأمن القومي لكيان يهود إيال خولتا، المملكة الأردنية، يوم الاثنين الماضي، والتقى بكبار المسؤولين في قصر الملك لتعزيز العلاقات بين الجانبين.

لم يكن الإعلان عن هذا التحالف العسكري تحت مسمى ناتو الشرق الأوسط وليد الساعة، فقد دأب حكام المسلمين في المنطقة على الانصياع لأوامر الكافر المستعمر منذ وجود أنظمتهم على رأس الحكم، وقد بلغ خضوعهم واشتراكهم مع كيان يهود ودمجه ككيان طبيعي في المنطقة مبلغاً يشكل سابقة ذليلة تستدعي من الأمة الوقوف بحزم ووعي

قال ملك الأردن عبد الله الثاني يوم أمس إنه سيكون من الأوائل المؤيدين لإنشاء نسخة شرق أوسطية من حلف الناتو، مضيفاً أن الأمر ممكن مع الدول التي تتقاسم طريقة التفكير نفسها، وشدد في مقابلة مع شبكة سي إن بي سي الأمريكية على ضرورة أن تكون مهمة هذا الحلف العسكري واضحة

جداً، ودوره يجب أن يكون محددًا بشكل جيد وإلا سيكون مربكاً للجميع «بخاصة بشأن الروابط مع بقية العالم وبشأن وضعنا في الحلف، لتفادي أي لبس».

وأضاف أن الأردن لديه قوة انتشار سريع، ويعمل بنشاط منذ سنوات طويلة مع الناتو في جميع أنحاء العالم، وتربطهما

شراكة، وقال إنه يود أن يرى مزيداً من البلدان في المنطقة تدخل في هذا الإطار.

وفي السياق ذاته، أشار موقع بريكينغ ديفنس الأمريكي إلى أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على تطورات سياسية وعسكرية مهمة، موضوعها إيران وأيضاً نفوذ روسيا والصين.

إن هذا الإعلان ليس بمعزل عن اتفاقية الدفاع المشترك العسكرية بين الأردن وأمريكا التي جعلت من الأردن كله القاعدة العسكرية الأضخم لتموضع القوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بل وجعلت منها قاعدة تخزين وانطلاق لأحدث التجهيزات العسكرية واللوجستية والأمنية الأمريكية، وقد جاء الإعلان عن هذا التحالف على خلفية العديد من التحركات والاتصالات بين قادة المنطقة تحت مسميات التحالف العربي (الإسرائيلي) والاجتماعات المتكررة بين الملك الأردني والرئيس الإماراتي محمد بن زايد، واجتماعات التعاون الاقتصادي مع الرئيس السيسي والكاظمي، ومؤخراً زيارة ابن سلمان للأردن ومصر وتركيا التي لعق بعدها أردوغان كل الاتهامات المتعلقة بمقتل خاشقجي.

والحلف ليس كما يوحي الإعلام الرسمي وتصريحات السياسيين خاصة اليهود أن المقصود منه إيران التي تستخدمها أمريكا كقوة طامعة ومصدر قلق للخليج واليهود، وقد استخدمتها في احتلال أفغانستان وحماية النظام السوري من السقوط، بل إنه أسلوب أمريكا الحديث في تنفيذ هيمنتها وسيطرتها على مناطق نفوذها في العالم بتشكيل التحالفات وتسخيرها قوات أهل المنطقة للدفاع عن مصالحها سياسياً وعسكرياً وأمنياً عند الحاجة، وتحديدًا في صراعها مع

ارفعوا أيديكم عن بلادنا وخذوا عملاءكم من ديارنا

ولن يكون للمجاعة شبح ولا واقع بإذن الله

أسماء الجعبة

فجعلوا البلاد تتسول لقمة العيش من الدول الكافرة وتعتمد في حياة شعوبها على الخارج، فهي تستورد المنتجات الزراعية والصناعية، ما يجعلها تتأثر وتعاني من أي مشكلة تحدث في العالم، وبعد هذا تأتي تلك الدول لتمن علينا بمساعدات وقروض تثقل كاهلنا وتجعلنا مدينين لها طوال عمرنا. فأى قلق هذا الذي تبديه الأمم المتحدة تجاه الشعوب الفقيرة؟! وما جدوى النداءات والتحذيرات التي تطلقها بين الفينة والأخرى؟ والأدهى أن يخرج علينا قادة ومسؤولون من بلادنا ليحذروا من هذه المصيبة التي هم وراءها وهم جزء منها!

وما يثير السخرية أن يتذكر رجال دول الضرر أن على دولهم أن تهتم بالمزارعين وتدعم الإنتاج الزراعي! الآن تذكرتم هذا الحل؟! ألم يكن هذا الحل واضحا أمامكم؟ وهل هي مقترحات جدية ستجد طريقها للتنفيذ أم هي للتداول الإعلامي ليس إلا؟

أليس هذا هو الأصل في الحكومات التي تحسن الرعاية؛ أن لا تجعل حاجتها الغذائية تحت رحمة الخارج سواء الأعداء أو غير الأعداء؟

إن الاهتمام بالزراعة والتشجيع عليها ودعم المزارعين هو الخطوة الأولى لبناء دولة صاحبة قرار تهتم بشعبها وتخطط لمستقبل واعد له. هذا بالتوازي مع اهتمامها بالصناعة الثقيلة التي تجعلها سيدة نفسها قوية في ذاتها وأمام أعدائها، تجعل مصلحة شعبها أولوية ولا تسلمها للأعداء.

وأختم تعليقي بالتذكير أن هذه البلاد الفقيرة التي يتباكى عليها العالم كانت سلة غذاء العالم. وإن من أفرغ هذه السلة هم هؤلاء المتباكون الذين يذرفون عليها دموع التماسيح من جهة ويقبضون على قفل الباب الذي يفتح المجال رحبا لإحياء هذه البلاد وشعوبها. نعم فليوقفوا الصراع فيما بينهم على ثروتنا وأراضينا وليخرجوا من بلادنا ويأخذوا معهم عملاءهم، وليخلوا بين الشعوب وما تختار من قيادات من أبنائها المخلصين والنظام العادل الذي يحسن رعايتها ويرتقي بها ويجعلها دولة قائمة لا مقودة.

فليرفع الغرب ولايته عن بلادنا وليتركنا نقيم نظامنا ونبايع خليفتنا، حينها لن تعيش آسيا أو أفريقيا أو أي بلاد تستظل بظل الخلافة من الجوع أو الفقر أو الاستغلال.

اللهم وحد كلمتنا ويسر لنا أنصارا كأنصار نبيك ﷺ لثري العالم كيف تكون رعاية الشعوب وكيف يكون دعمهم ومعونتهم.

الخبر:

نشرت الجزيرة نت حلقة من برنامج: سيناريوهات، تحت عنوان:

"أسوأ الأعوام.. شبح المجاعة يطارد دول العالم فهل من سبيل لمواجهة؟" جاء فيه:

حذر برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة "الفاو" من شبح مجاعة محدقة بالعالم، ليس فقط بسبب ندرة الحبوب، بل أيضا بسبب عدم القدرة على شرائها مما يهدد الملايين من الناس بالجوع.

التعليق:

يحق لنا أن نتساءل: هل العالم حقا على أبواب مجاعة أم أن المجاعة تعترض العالم منذ جثم النظام الرأسمالي على صدور الناس وتربع رجال انتهازيون استغلاليون على سدة الحكم في البلاد التي يقال عنها زورا وبهتانا أنها فقيرة، لذا يعاني أهلها الفقر والجوع والعوز؟

إن البلاد الفقيرة سواء في أفريقيا أو الشرق الأوسط، بل الشرق بشكل عام، هي من أغنى بلاد العالم، لكنها بلاد مسروقة خيراتها، مكبلة شعوبها، ومخطوفة إرادتها.

إذ كيف تكون فقيرة تلك البلاد التي تحوي الغابات الواسعة والأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة، والمياه الدافقة والقوى العاملة، وفي باطن أرضها المعادن منها الثمينة ومنها الضرورية للصناعات التقليدية والصناعات الحديثة والبتترول والغاز الذي يمثل مصدر الطاقة الذي يحتاجه العالم أجمع؟!

إذن هي بلاد تملك الموارد المختلفة التي تمكنها من أن تكون من أغنى بلاد العالم إن لم تكن الأغنى. فما الذي يجعلها تعاني الفقر وتهدد شعوبها بالمجاعة؟! أليس هو النظام الرأسمالي ودوله الاستعمارية التي تسرق مواردها وخيراتها وتعطل دورها الإنتاجي وتفرض عليها أن تكون سوقا لمنتجاتها؟ ووسيلتها لذلك هم أولئك الحكام الدمى الذين يعيشون متطفلين على هذه الشعوب المنكوبة، والحروب التي تثيرها في هذه البلاد فتجعل أبنائها وقودها فتعطل الاقتصاد وتضربه في مقتل.

ولقد ابتلينا بحكام مجرمين؛ عطلوا الحياة الاقتصادية بتعطيل المشاريع المنتجة في بلادنا واهتموا بالمشاريع الخطرة من مثل السياحة والرياضة والفن الهابط من تمثيل وغناء و...

جزيرتا تيران وصنافير: ذريعة وخدعة التطبيع السعودي مع كيان يهود

بلال التميمي

الخبر:

بحسب موقع عرب 48، 30/6/2022 فقد قال مسؤولون يهود: أمريكا وكيان يهود والسعودية ومصر قريبون جدا من التوصل إلى مجموعة اتفاقيات وتفاهات وضمانات بشأن اتفاق نهائي لصفقة نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية قبيل زيارة رئيس أمريكا بايدن إلى الشرق الأوسط.

التعليق:

لقد بلغت الأنظمة العربية قاعاً من الانحطاط لم يكن متصوراً قبل سنوات قليلة، ويرى الناظر بأن هذا القاع أخذ في التعمق ليصبح أكثر انحطاطاً من سابقه، وما يحصل اليوم حول مسألة جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر والتي كانت تابعة لمصر ثم قررت مصر سنة 2018 إعطائها للسعودية، ما هو إلا دليل على أن السعودية لم يعد لديها محررات وحواجز أمام التعليمات الأمريكية.

أراد الرئيس الأمريكي السابق ترامب أن يسجل لنفسه إنجازا يستخدمه في الانتخابات ويخدم به كيان يهود فدفع دولا عربية على طريق التطبيع مع كيان يهود، وعندها فتحت السعودية أجواءها أمام طائرات كيان يهود للمرور، فكانت الخطوة الأولى.

واليوم وانطلاقاً من الأهداف نفسها فإن الرئيس الأمريكي الحالي بايدن والذي يريد تسجيل إنجاز ينفعه في انتخابات الكونغرس نهاية هذا العام فإنه يريد دفع السعودية لمزيد من الخطوات على طريق التطبيع مع كيان يهود، ولديه حجتان؛ الأولى أن اتفاق الخيانة الذي كانت مصر قد وقعته مع كيان يهود أواخر السبعينات يشمل جزيرتي تيران وصنافير اللتين صارتا تابعتين للسعودية، أي أنها مشمولة باتفاق كامب ديفيد الخياني، لذلك تندفع السعودية دونما خجل من الله ورسوله والمؤمنين لتوقيع تفاهات واتفاقيات مع كيان يهود بتغطية من نظام الخيانة في مصر وتغطية دولية من أمريكا.

وأما الحجة الثانية فهي حماية نفسها من إيران، حيث تدفع أمريكا بإيران إلى تهديد السعودية حتى يكون طلب الحماية الأمريكية واليهودية مباحا أمام حكام السعودية. وفيما يعلم أهل الجزيرة العربية وباقي المسلمين القدر الكبير من خيانة حكام آل سعود، خاصة ابن سلمان، فإنهم لا يستبعدون أن لقاءات تعقد في الخفاء بينه وبين يهود، وأن المسألة ليست إيران ولا هي الجزر، بل إن الجزر وإيران هما الذرائع والحجج التي يمكن لابن سلمان من خلالها تسويق خيانتته داخليا.

لذلك فإن انتقال ابن سلمان من قاع إلى قاع هو أخفض منه، سيبقى مستمرا حتى يأذن الله بنصره، فيكنس هؤلاء الحكام، ويكنس معهم العصر الجبري برمته، وتقام خلافة على منهاج النبوة، تهدم الحدود وتحارب يهود وتطهر الأرض المباركة من رجسهم.

تطبيع الحكام لا يمثل الأمة التي تتحرق شوقا لاقتلاع كيان يهود المسخ

عبد الخالق عبدون

الخبر:

أرجع وزير خارجية كيان يهود تحجيم دور كيانه في القارة الأفريقية إلى الضغط السياسي الخارجي، الذي يتعرض له، وأكد أن عودة كيانه القوية إلى القارة قريبا، مستشهدا بتطبيع العلاقات مع كل من السودان والمغرب وغينيا...

التعليق:

إن التطبيع الذي أبرمه حكام المسلمين، ليس تطبيع شعوب، بل هو تطبيع حكام عملاء ماجورين لا علاقة لهم بشعوبهم الذين ارتضوا الإسلام دينا ومحمد رسول الله ﷺ نبيا ورسولا، والذين أرضعوا أطفالهم كره يهود، فالشعوب تكن لكم العداء ولن يهدأ لها بال حتى تسترد فلسطين والقدس إلى حضن الأمة الإسلامية.

إن فلسطين؛ الأرض المباركة، أرض القدس، أرض المسرى والمعراج، هي في قلوب المسلمين حتى وإن ابتلينا بحكام روبيضات يطيعون الكفار المستعمرين فوق طاعة رب العالمين، فإن فلسطين وقدسها هي فلسطين المسلمين، وليست فلسطين أولئك الحكام الخونة ولا هي قدسهم، وإن تطبيع علاقاتهم مع دويلة يهود المغتصبة لفلسطين سيكللهم بالعار والشنار حتى يومهم الذي يوعدون، فإن فلسطين ستعود إلى أهلها بعد قتال يهود المحتلين للأرض المباركة في يوم مشهود تملوه صيحات الله أكبر من جيوش المسلمين، وهو وعد غير مكذوب قاله الصادق المصدوق ﷺ: «لَتَقَاتِلَنَّ الْيَهُودَ فَلَتَقْتُلَنَّهُمْ، حَتَّى يَقُولَ الْحَجْرُ يَا مُسْلِمُ هَذَا يَهُودِيٌّ فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ».

وإن جيوش المسلمين يتشوقون ليوم قتال يهود واقتلاعهم، وإنقاذ فلسطين منهم وقد عاثوا فيها فسادا وإفسادا بدعم من حكام المسلمين، الذين بدل قتال ذلك الكيان حفظوا أمنه! ولولا ذلك لما بقيت لهذا الكيان باقية حتى اليوم، فيهود لا ينصرون في قتال جاد مع المسلمين: [لَنْ يَضُرَّوْكُمْ إِلَّا أذى وَإِنْ يُقَاتِلُوْكُمْ يُؤَلِّدُكُمْ الْأُدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصَرُونَ]. هذا واقعهم وهذا شأنهم، ولكن بدل قتالهم، تعامل الحكام معهم بالتطبيع معهم، وبدل إخراجهم من ديارنا كما قال العزيز الحكيم: (وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوْكُمْ)، وإذ بهؤلاء الطواغيت يثبتونهم فيها (فَقَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنْتَ يُؤَفِّكُونَ)!

وليعلم هذا الكيان المسخ ومن يعاونه من خونة المسلمين وغيرهم رغم الأربعة وسبعين عاما، لم تنتزع قضية فلسطين ودرتها الأقصى من وجدان المسلمين طرفة عين، لأن هذه أمة حية لن تموت أبدا، لذا يستمر جرحها حيا. وإن شرور هذا الكيان واستتالة فساده تؤكد أن لا حل يرتجى معه سوى اقتلعه من الأرض المباركة، مرة واحدة وإلى الأبد، وإن ذلك كائن لا محالة، وإنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا.

إن فلسطين بحاجة إلى جيوش المسلمين لتحريرها، وإن البوصلة الصحيحة لتحريرها هي إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تحرك الجيوش وطاقات الأمة لقلع كيان يهود، بل وقلع كل جسم غريب في جسد هذه الأمة من الغرب الكافر المستعمر وأذنابه.

فضموا جهودكم إلى جهود حزب التحرير نحو الهدف والقضية المصيرية؛ إقامة الخلافة الراشدة، وغدوا السير معنا ليكون تحريرها بإذن الله أقرب من رد الطرف، وانبدوا ما سوى ذلك، لتستحقوا وعد الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَصْرَفُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ).

الاستفتاء على الدستور والقانون في ميزان الشرع

الاستفتاء لغة هو طلب الفتوى ممن يملكها وبهذا المعنى وردت في قوله تعالى: (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة). فالفتيا تبين المشكل من الأحكام يقال أفتاه في الأمر أي أبانه له وأفتاه في المسألة يفتيه إذا أجابه... وقد اصطلح أهل الاختصاص في علم أصول الفقه على معنى اصطلاحى لكلمة الفتوى والمفتي والمستفتي ووضعوه تحت باب أسموه حال المفتي والمستفتي... فالمفتي عندهم المجتهد في الأحكام الشرعية أو المخبر عنها والمستفتي هو المقلد السائل عن الحكم الشرعي والفتوى هي الحكم الشرعي المستنبط من الأدلة التفصيلية.

بهذه المعاني: المعنى اللغوي والمعنى المصطلح عليه عند علماء الأصول عرف المسلمون هذه الألفاظ وقد كان واقعها مدركا عندهم تمام الإدراك، ولكن عندما غزي المسلمون بالأفكار الغربية ووسد أمر رعاية شؤونهم إلى زمرة من العملاء من جنس دول الكفر الرأسمالية في عقليتهم ونفسياتهم طبقت على المسلمين المفاهيم الرأسمالية وخصوصاً في الحكم والاقتصاد فطبق النظام الاقتصادي الرأسمالي في الشؤون الاقتصادية وفي الحكم طبق النظام الديمقراطي ولكن بعد مسخه فوق المسخ الذي هو عليه، مما غيب الإسلام والأحكام الشرعية عن العلاقات وبالتالي عن المجتمع مما أفسد العقول والأذواق والذي زاد الأمر ضعفاً على إيالة شردمة من علماء السلاطين الذين عملوا على تزيين أفكار الكفر وتغليفيها بغلاف من الإسلام لترويجها بين المسلمين وإيجاد القبول لها عندهم مثل أن الديمقراطية من الإسلام بل أنها عين الشورى التي أمر الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم وأباحوا الربا واستحلوا مشاركة الحكم في أنظمة الكفر فاستحلوا ما حرم الله تعالى فنصبوا من أنفسهم أرباباً من دون الله كأخبار ورهبان بني إسرائيل من أطاعهم قذفوه في جهنم والعياذ بالله تعالى.

ومن الأفكار المناقضة للإسلام والتي رُوِّج لها وضلَّ بها المسلمون فكرة الاستفتاء على الدستور والقانون. وفكرة الاستفتاء على الدستور فكرة منبثقة عن العقيدة الرأسمالية التي فصلت الدين عن الحياة وجعلت السيادة للشعب، فالشعب وحده المصدر لجميع التشريعات فهو مصدر الدستور وهو الذي يقر إلغاءه وكذلك تعديله.

والاستفتاء على الدستور بهذا الفهم يتناقض مع العقيدة الإسلامية تناقضاً تاماً ولتفصيل هذا الكلام إليكم هذا البيان:

أولاً: إن الإسلام قد جعل السيادة للشرع، فالشرع وحده هو الحاكم على الأشياء والأفعال وما اقتضته من تصرفات قال تعالى: (إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون). فمقتضى الإيمان بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله الاحتكام إلى شرع الله تعالى إذ لا قيمة للإيمان بدون الاحتكام إلى شرعه سبحانه وتعالى قال تعالى: (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ويقول سبحانه: (أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون) ولذلك فإن التحاكم إلى شرع غير شرع الله تعالى كفر بواح والتحاكم إلى الشعب وجعله حاكماً على الدستور والقانون كفر صراح لأن هذا يجعل السيادة للشعب لا للشرع حتى ولو كانت جميع مواد الدستور والقانون مأخوذة

من كتب الفقه وآراء المجتهدين، وذلك لأن الذي فرض الالتزام بها والتقيد بها إرادة الشعب وليس الدليل الشرعي المنبثق عن الإيمان بالعقيدة الإسلامية وبعبارة أخرى أن الشعب هو الذي أعطى الصفة الشرعية للدستور والقانون وليس الشرع، وهذا يتناقض مع الإسلام، فالإسلام يفرض أن يكون الدليل الشرعي وحده الحاكم على الدستور والقانون؛ فعند وضع الدستور وتقرير مواده يجب أن يرجع إلى كتاب الله وسنة رسوله وما أرشداً إليه من إجماع وقياس بحيث تكون قوة الدليل هي الأساس في الاستدلال والمرجع عند اختلاف الآراء وكذلك عند إلغاء الدستور أو تعديله يجب أن تكون قوة الدليل الشرعي هي التي فرضت التعديل أو الإلغاء لا مصلحة وأهواء الحاكم أو الشعب كما هو معمول به في الأنظمة الديمقراطية... وعليه لا يجوز استفتاء الناس على تطبيق الدستور والقانون بغض النظر عن هذا الدستور هل هو دستور منبثق أو مبني على العقيدة الإسلامية أم لا...، فالدستور والقانون إن كانا أحكاماً شرعية لا يستفتى الناس في تطبيقها عليهم، وكذلك إن كان الدستور والقانون من غير الإسلام لا يستفتى الناس في تطبيقها عليهم أم لا، لأن الكفر وأحكامه واجب الإزالة والإنكار سواء رضي الناس أم لم يرضوا، والإسلام وأحكامه واجب التطبيق سواء رضي الناس أم بهذا التطبيق أم لا، فوجب إزالة الكفر وتطبيق الإسلام من الله تعالى وليس من الناس ولذلك لا يستأذن الناس في تطبيق الإسلام وأحكامه بل يفرض عليهم فرضاً ويقصرون عليه قصراً ويؤطرون عليه أطراً. وهنا قد يأتي من يقول إن استفتاء الناس على الدستور هو من باب عرضه عليهم لئيبنا الحكم الشرعي فيه...

وللرد على هذا القول نقول:

لا يجوز عرض الدستور على الناس لئيبنا الحكم الشرعي فيه، لأنه لا يجوز استفتاء - سؤال - العامة من الناس عن الأحكام الشرعية التي هي بحاجة إلى اجتهاد وترجيح لجهلهم بالأدلة وطرق الاستدلال بها. ومن يجهل الأدلة وطرق الاستدلال أدنى له أن يبين الحكم الشرعي في الدستور ومواده. والمعلوم بدهاه عند العامة والخاصة من الناس أن الذي يستنبط ويبين الأحكام الشرعية في المسائل هم العلماء والمجتهدون لدرايتهم بالأدلة وطرق الاستدلال بها. وفوق هذا فإن عرض الحاكم للدستور على الشعب لأخذ الحكم الشرعي فيه يعتبر تضليلاً للمسلمين وخيانة للأمانة التي أؤتمن عليها من وجهين:

الأول: أنه وسد أمراً إلى غير أهله.

الثاني: أنه أقحم الناس في حرمان الله تعالى أي حملهم على معصية الله تعالى والواجب عليه أن يحملهم على طاعة الله تعالى لا معصيته.

هذا لو سلمنا جدلاً أن الاستفتاء على الدستور هو لمعرفة الحكم الشرعي ولكن الواقع غير هذا لأن الاستفتاء في الأنظمة الديمقراطية هو للتعبير عن قبول الشعب أو رفضه للدستور وبالتالي لإضفاء الشرعية على تطبيقه أو عدم تطبيقه، لأن الذي يعطي الصفة الشرعية للدستور ويوجب على السلطة التنفيذية الالتزام به وتنفيذه هو الشعب، وهذا واضح أيضاً من طريقة الاستفتاء وهي التصويت بنعم أو لا وبعبارة أخرى التصويت بنعم للدستور أو لا للدستور نعم للتعديل أو لا للتعديل... فهذه الطريقة في إقرار الدستور وتعديله بعيدة كل البعد عن الأحكام الشرعية أي عن طريقة الإسلام في استنباط وتبني وتنفيذ الأحكام الشرعية.

ثانياً: واقع الدستور في دولة الخلافة:

دستور دولة الخلافة هو عبارة عن مجموعة من الأحكام

والقواعد الشرعية الكلية والعامة التي تحدد شكل الدولة وأجهزتها وصلاحيات كل جهاز والأنظمة التي تطبقها في الحكم والاقتصاد وسياسة التعليم والسياسة الخارجية الخ، والأدلة الإجمالية للدستور والأحكام والقوانين وطريقة الاستدلال بالأدلة التفصيلية على الأحكام والقوانين بالإضافة إلى القواعد الكلية والعامة المتعلقة بالتنظيم الإداري لأجهزة الدولة.

ويتبنى الخليفة هذه الأحكام والقواعد ليرعى بها شؤون رعيته ولتكون أساساً يرجع إليه الولاية والعمال عند رعايتهم لشؤون الناس في أماكن ولايتهم وكذلك القضاة عند فصلهم للخصومات بين الناس ليضمن الخليفة استقامة الحكم ووحدة الدولة.

والخليفة يتبنى الأحكام والقواعد الشرعية وفق قوة الدليل وبما يراه صواباً لتسيير شؤون الرعية وهذا يفرض أن يكون لكل مادة من مواد الدستور مقدمة يبين فيها دليل المادة ووجه الاستدلال بالدليل بحيث تظهر الأسباب الموجبة لتبني هذه المادة بشكل دقيق وواضح يمكن الناس من الوقوف على هذا الدستور من الناحية الشرعية ومحاسبة الخليفة عليه محاسبة واعية.

والخليفة يتبنى هذه الأحكام والقواعد لأن رعاية الشؤون المناطة به لا تستقيم إلا بتبنيه لهذه الأحكام والقواعد فالحكم الشرعي هو الذي ألزم الخليفة تبني مجموعة من الأحكام والقواعد يلزم بها الرعية لاستقامة الحكم ووحدة الدولة وقد نهج الخلفاء الراشدون في الحكم هذا النهج وانهقد عليه إجماع الصحابة رضوان الله عليهم. هذا هو واقع الدستور والقانون في دولة الخلافة وهذا النوع من الدساتير لا يتوصل إليه عبر مجالس تشريعية واستفتاء شعبي لأن واقعه من حيث مصادره وطريقته تبنيه والغاية منه تختلف عن باقي الدساتير المستندة إلى الأنظمة الديمقراطية وفوق هذا فإن طبيعة دستور دولة الخلافة تفرض عليه أن لا يأخذ الصفة الوطنية أو القومية أو الإقليمية وإنما يأخذ صفة دولة الخلافة والإسلام الذي تطبقه من حيث عالمية النظرة وشمولية المعالجات وعمومية التطبيق وكلية الرعاية.

ثالثاً: صلاحية تبني وتعديل وإلغاء الدستور:

إن الإسلام قد أناط رعاية الشؤون الدائمة والإلزامية بشخص الخليفة ومقتضى هذا التكليف يفرض على الخليفة أن يتبنى من الأحكام بقدر ما يراه محققاً لهذه الرعاية والقاعدة الشرعية المشهورة عند الفقهاء تنطق بهذا (للإمام أن يحدث من الأحكام بقدر ما يحدث من مشكلات) وبما أن الدستور والقانون لرعاية شؤون الرعية فيكون صلاحية تبنيها للخليفة وحده وبما يراه هو صواباً لا بما يراه غيره لأن الحكم الشرعي يلزمه أن يرضى الشؤون وفق ما يراه هو صواباً وإلا كان غاشاً لرعيته ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة» رواه مسلم.

وللخليفة أن يرجع عن رأيه إلى رأي آخر إذا تبين له خطأ رأيه الأول وهذا ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم فابو بكر الصديق ؓ ورث أم الأم دون أم الأب فلما روجع من الصحابة وتبين له الصواب رجع عن رأيه وأشرك بينهما والشواهد التي نقلت عن الصحابة في مثل هذا الأمر كثيرة. هذا بالإضافة إلى أن الخليفة وحده هو صاحب الصلاحية في ترجيح الرأي الصواب أو الخطأ وهذا

نحن والزّمان

القاعدة الشرعية المشهورة (أمر الإمام يرفع الخلاف) وقد انعقد إجماع الصحابة على هذا فقد كان رأي الخليفة هو الفصل والمعمول به عند اختلاف آرائهم. فقد اختلف عمر بن الخطاب وأبو بكر الصديق رضي الله عنهما في توزيع المال ووقوع الطلاق، فعمر بن الخطاب كان يرى أن رأي أبي بكر في هاتين المسألتين خطأ ولكن مع هذا كان ملتزماً برأي أبي بكر عاملاً به وعندما تولى الخلافة من بعده ترك رأي أبي بكر وألزم المسلمين برأيه. فإجماع الصحابة منعقد على أن للإمام أن يتبنى أحكاماً معينة ويأمر بالعمل بها وعلى المسلمين طاعتها ولو خالفت اجتهاداتهم. وبهذا يتضح أن صلاحية تبني وتعديل وإلغاء الدستور والقانون من صلاحيات الخليفة وحده وعلى المسلمين أفراداً وجماعات أن يلتزموا ويعملوا برأي الخليفة حتى لو خالف رأيهم فلا يجوز لهم الخروج عن رأيهم مادام مستنداً إلى دليل شرعي واجتهاد صحيح ولو كان رأيهم خطأ في نظرهم وهذا الفهم - أن المسلمين ملزمون برأي الخليفة ولو كان خطأ في نظرهم - يدل دلالة قطعية على أن الأمة أو الشعب ليس له صلاحية تعديل أو إلغاء أو تبني أي مادة من مواد الدستور أو القانون وجعل الشعب هو صاحب الصلاحية في تبني وتعديل الدستور والقانون مخالف للشرع ولطريقة الإسلام في الحكم.

وخلاصة القول في هذه المسألة هو أنه لا بد من التفريق بين ثلاثة قواعد من قواعد نظام الحكم في الإسلام وهي السيادة للشرع، والسلطان للأمة، والقيادة في الإسلام فردية لا جماعية، فهذه القواعد الثلاث لا بد من التفريق بينها فالأولى تعني أن صلاحية التشريع لله وحده والثانية تعني صلاحية تنصيب ومبايعة الخليفة للأمة وحدها والثالثة تعني أن صلاحية التبني والرعاية للخليفة وحده. هذه هي طريقة الإسلام في الحكم وهي تناقض طريقة المبدأ الرأسمالي في الحكم الذي جعل السيادة والسلطان للشعب ويرى أن القيادة يجب أن تكون جماعية لا فردية. وعليه ففكرة الاستفتاء على الدستور والقانون من طريقة النظام الديمقراطي في الحكم وهي مخالفة لطريقة الإسلام في الحكم ولذلك يجب نبذها ومحاربتها وإزالة الأنظمة التي تطبقها والإطاحة بالحكام الذين ينفذونها ووضع طريقة الإسلام في الحكم موضع التطبيق والتنفيذ عن طريق إقامة دولة الخلافة الراشدة التي بشر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم.)

تم بحمد الله وتوفيقه

ليس غريباً أن يقوم من تولى الحكم في النظام العلماني بسبب ولعن الذين سبقوه وتحميلهم مسؤولية تردّي أوضاع البلاد وتدهورها، فقد دأب على فعل ذلك كل الذين تقلدوا الحكم في هذا النظام العلماني الفاسد بما في ذلك حكام ما بعد الثورة إذ ساروا جميعاً على نفس الدرب لا زاد لهم في ذلك إلا التشنيع بمن سبقوا وتحميلهم مسؤولية فساد الأوضاع وإتهامهم بالفشل في إدارة الشؤون راكبين موجة تدمر الأمة من أوضاعها التي أنتجها النظام الديمقراطي في بلادهم.

إنّ هذا "اللّعن لمن سبق" في الحقيقة إن هي إلا سنة اقتضتها ضرورة المحافظة على وجود النظام العلماني في بلاد الإسلام وهي طريقة يعتمدها العلمانيون لصرف أنظار الناس عن فساد النظام القائم والصاق التهمة بشخص الحكام... وهذا ما قد حرص على حسن أدائه حاكم ما بعد 25 جويلية وزمرته إذ وبدلاً من تغيير نظام الإجرام هذا، راح يكيل التهم بمناسبة أو بدونها لمن سبقوه في الحكم وسعى إلى ربط كل مصائبنا بشخصهم بل وجعل من لعنهم النبع الذي يستمد منه معالجة مشاكل البلاد والعباد.

إنّ سنة "اللّعن لمن سبق" في واقعها علامة شؤم وبؤس إن ظهرت في أي مجتمع أطاحت به في بؤرة التطاحن بين أبناءه وفتحت البلاد على مصراعيها أمام الخصوم للإستعانة بالأجنبي وما يستتبع ذلك من تفريط في السلطان وجعله بيد العدو يتصرف فيه كيف يشاء، وقد أخبرنا سبحانه وتعالى بوجود هذه السنة فجرّمها وبين عقوبتها قال تعالى "كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا دَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِن لَّا تَعْلَمُونَ" وبحكم أنّ سنة "اللّعن"

هذه ليست سنة طبيعية

في حياة الناس بل مخالفة لما يقتضيه عيشهم السويّ وهي نتاج طبيعي لتطبيق الأنظمة العلمانية القائمة على الأنانية وتحكيم الهوى وتغليب العاطفة فكان من

الطبيعي أن لا يكتوي بنارها "المُتلعنون" فقط وإنّما يطال لهيبتها كل من كان حطبا في أتونها وساندها وحتى من رضي بها وسكت عنها، وهي من أعظم المنكرات في حياة المسلمين إذ ما هي إلا مظهر من مظاهر العيش بغير مفاهيم الإسلام ونظامه فإن ظهرت بين الناس وجب السعي لإزالتها وإلا وقعوا جميعاً في دائرة العقوبة من الله زيادة على ضنك الحياة في الدنيا وقد حدّثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنيع مثل هؤلاء الحكام وعدّهم من السفهاء حين قال لععب بن عجرة كما ورد في حديث جابر "أعاندك الله من إمارة السفهاء قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: أمراء يكونون بعدي، لا يهتدون بهديي، ولا يستنون بسنتي، فمن صدّقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا مني، ولست منهم، ولا يردون عليّ حوضي. ومن لم يصدّقهم بكذبهم، ولم يعنّهم على ظلمهم، فأولئك مني وأنا منهم، وسيردون عليّ حوضي" بل ولم يكتف الشرع الحكيم بالنهي عن مساندتهم فقط بل حرّم الرضا بهم والسكوت عنهم كما ورد في حديث أبا بكر رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَيَّ يَدِيهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ، كَمَا

الله أن يدخله مدخله".

لقد أنتجت المفاهيم العلمانية وأنظمتها الديمقراطية في بلاد المسلمين دكّاما لا ينتسبون إلى أمة الإسلام، لا فكراً ولا شعوراً، وقد أشربوا بغيرها والحقد عليها حتى أنها لم تعرف أشراً منهم ولا أشدّ لؤماً ولقد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرور هذا النوع من الحكام في تاريخ أمة الإسلام فقد ورد في حديث عوف بن مالك "وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنّونهم ويلعنّونكم" ولقد عانت في ظل وجودهم عناء كبيراً حتى كادت تنسى صفتها بأدّها أمة إسلام حتى قام من تحت ركامها "حزب التحرير" عاملاً على رفع الضيم عنها نافخاً بقوة لإعادة حيوية الإسلام فيها وهو يبشّرنا بحكام كما وصفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الوارد عن عوف بن مالك "خيار أئمتكم الذين تحبّونهم ويحبّونكم، وتصلّون عليهم ويصلّون عليكم" في ظل خلافة على منهاج النبوة ...

فاللهم أعدّنا على تغيير معالم هذا الزّمن الذي ساد فيه لعن "الروبيضة" لهذه الأمة ومكنا من إدارة زمن يكون فيه الحكام رحمة لخير أمة أخرجت للناس. اللهم آمين

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا دَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِن لَّا تَعْلَمُونَ

قال: "من رأى سلطاناً جائراً، مستحلاً لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بفعل ولا قول، كان حقا على

دعوة السيسي للحوار مبادرة أم مناورة؟

كتبه الأستاذ حامد عبد العزيز

2- ارتفاع فاتورة الواردات النفطية بعد تضاعف أسعار النفط والغاز عالمياً.

3- ارتفاع فاتورة القمح الذي تعد مصر أكبر مستورد عالمي له، واضطرار مصر إلى البحث عن مصادر أخرى للقمح غير روسيا وأوكرانيا اللتين قد تتعثر الواردات منهما لأسباب مالية أو لوجيستية، وهو ما قد يضاعف الزيادة في سعر القمح على مصر لاضطرارها لمصادر أخرى تباع قمحاً ذا جودة أعلى ويتكلف نقل القمح منها تكاليف أعلى.

4- انسحاب المستثمرين من سوق أدوات الدين المصري، أي أدون وسندات الخزنة التي يصدرها البنك المركزي، سواء مقومة بالجنيه المصري أو بالدولار مع التخوف من اضطراب أسعار الصرف التي قد تؤثر على قيمة تلك الديون. وقد ساعد على هذا الانسحاب توفر سوق منافس للسوق المصري مع قرار الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الربا بربع نقطة، مع توقع رفعه مجدداً في الشهور التالية.

نشأت عن ذلك أزمة تمويلية حادة لدى الحكومة، فايراداتها قلت (تراجع استثمارات المحفظة، أي الاستثمار في الأوراق المالية بما في ذلك أدوات الدين السيادي، والسياحة)، في مقابل ارتفاع مصروفاتها (أسعار واردات النفط والقمح)، وهو ما حاول النظام حله عبر أمرين: خفض سعر الجنيه نظراً لعجز الحكومة عن توفير كميات من العملة الصعبة في السوق بحيث تحافظ على سعر الدولار مقابل الجنيه المثبت سابقاً عند نحو 15.7، ورفع سعر الربا للاستمرار في جذب الاستثمار غير المباشر (استثمار المحفظة) وتقليل الأثر التضخمي لانخفاض سعر الجنيه.

هنا يجد السيسي نفسه واقعاً في تناقض صعب، فهو بحاجة فعلية إلى الحصول على قروض ربوية من مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الذي يشترط عدم استعمال تلك القروض في تثبيت سعر الصرف أو توفير سلع مدعومة، وهي قروض تمتاز بانخفاض تكلفتها مقارنة بالديون الأخرى من مؤسسات استثمارية تضع نسباً ربوية عالية على قروضها، لكنه في الوقت نفسه يخشى هو وأجهزته الأمنية، من الاقتراب من الكتلة الحرجة التي ينفجر عندها الغضب الشعبي المتراكم جراء ارتفاع الأعباء الاقتصادية عليه.

فضلاً عن ذلك، فإن مستوى الثقة في القيادة السياسية داخل قاعدتها التنفيذية، أي المؤسسات العسكرية والأمنية، ينخفض، حيث إن الإجراءات الاقتصادية الصعبة لم تكن مرحلة ينبغي المرور بها كما وعد السيسي، وإنما دوامة مستمرة من الضغوط.

ولهذا فإن الفرصة مواتية تماماً لتحرك المخلصين من أبناء الكنانة للتخلص من السيسي ونظامه ورفع الظلم عن المظلومين، ولكن ليس من خلال الانبطاح له والحوار معه، ولكن من خلال طلب النصر من المخلصين في الجيش لإسقاطه وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة تعيد للأمة وحدتها ومجدها ومكانها بين الأمم.

تحمل قطراً بل سموماً ترهق حياة المصريين. وهكذا فقد اشتعلت أسعار معظم السلع في السوق المصرية، وشحت العملة الصعبة الضرورية لاستيراد القمح والزيت وباقى السلع الغذائية ومدخلاتها ناهيك عن السلع الصناعية، وازداد ذلك بعد أن حولت الدولة عبر عقود من السياسات الزراعية الفاشلة، حولت الحقول الزراعية الخصبة في حوض النيل من زراعة القمح وباقى عناصر الأمن الغذائي إلى زراعة القطن بتوجيهات أمريكية لضمان التحكم بالدولة وبالشعب المصري. ومن المؤكد أن الدولة وخشية على نظام السيسي قد أخذت ومن وراء الكواليس وتحت وقع



كافة هذه الغيوم السوداء والتي تجمعت وبشكل غير متوقع في آن واحد لتشكل خطراً شديداً على النظام المصري الذي يدرك حجم الكارثة التي هو مقبل عليها» (من جواب سؤال أصدره أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته).

في هذا الإطار تأتي دعوة السيسي للحوار عليها تخفف من النقمة الشعبية القادمة والتي تدركها تماماً الأجهزة السيادية، والتي أوصت السيسي بالعمل على تخفيف حدتها من خلال دعوة بائسة للحوار ينشغل بها الرأي العام ردحا من الزمن، وسط أنباء عن الإفراج عن أكثر من ثلاثة آلاف معتقل.

وفي الوقت الذي يدعو النظام لما أسماه حواراً وطنياً، يقوم بإصدار تعليمات للصحف والقنوات التابعة للشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، بحظر ظهور أو تناول أية أخبار أو بيانات لحركات المعارضة تتعلق بموضوع الحوار. فكيف يعول على مثل هكذا حوار طرفاه في الجهة نفسها، ومن يديره ويشرف عليه هو النظام بنفسه، ورأسه يقول بملء شذقيه لا تسمعوا لأحد غيري، فهو كبير الحكماء وعظيم الفلاسفة؟!!

لقد أتت تلك المبادرة من السيسي بعد شهرين فحسب من اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي خلقت ضغوطاً هائلة على الاقتصاد المصري يمكن تلخيصها في أربع نقاط رئيسية كالتالي:

1- تراجع إيرادات السياحة في ضوء احتلال روسيا وأوكرانيا مراكز متقدمة من ناحية أعداد السائحين القادمين منها إلى مصر.

من الواضح تماماً أن الدرس السياسي الأول الذي تعلمه السيسي من أحداث ثورة يناير وما قبلها وما صاحبها هو أن مساحة الفضاء السياسي المسموح به تتناسب طردياً مع حجم التهديد الذي يتعرض له النظام السياسي، ومن هنا فإن السيسي لا يقبل بأي شكل من أشكال التسوية السياسية أو السلطوية المقيدة أو التوازنات التي تسمح بها كافة الأنظمة الديمقراطية. فعلى مدى الأعوام الماضية، تعاقبت الأحاديث عن اقتراب الانفراجة وتخفيف القبضة الأمنية دونما أي خطوات جادة في هذا الاتجاه، سواء في لحظات التأزم الشديد كما حدث في أيلول/سبتمبر 2019، أو في لحظات الانتشاء والهدوء الشديد، بل كان السيسي دائماً ما يكشر عن أنيابه بغلاظة بالغة حين يُطرح ذلك بجديّة.

ففي ظل أكبر حملة اعتقالات لمئات المعارضين المصريين على مدار الأعوام الماضية دعا السيسي إلى إطلاق «حوار سياسي» مع كافة القوى بدون استثناء ولا تمييز، ورفع مخرجات هذا الحوار له شخصياً وذلك خلال حفل إفطار الأسرة المصرية في شهر رمضان الماضي. وقد تم إسناد إدارة الحوار السياسي المرتقب، إلى جهة تابعة للرئاسة، وهي الأكاديمية الوطنية للتدريب، وهي مؤسسة شبابية تنتمي وتدار بمعرفة أجهزة بعينها.

يمكننا الجزم أن ما طرحه السيسي ليس مبادرة للحوار، بل هي مناورة اضطرت إليه ظروف اقتصادية شديدة التأزم، وكل ما يحلم به هو أن تمر عليه هذه الأيام العصيبة، ليس فقط ليراجع سياساته القديمة، بل وربما لتصفية حلفائه أنفسهم الذين مارسوا أي نوع من الضغط عليه، أو خصومه من المعارضين الذين ربما رفضوا أن يتصرفوا كما تصرف حمدين صباحي وخالد داود، اللذان أحضرهما السيسي للبدء بما أطلق عليه حواراً سياسياً وطنياً.

والسؤال الآن هل السيسي جاد في إقامة حوار سياسي ومصالحة في ظل استمرار الملاحقة الأمنية للأصوات المعارضة، واستمرار حالات الوفاة لسياسيين ومعارضين في السجون نتيجة التعذيب والإهمال الطبي، وفي ظل خطاب التحريض الإعلامي تجاه معارضي الخارج، وشيطننة التيار الإسلامي بل ومحاربة الإسلام ذاته؟

من هنا ندرك تماماً عدم جدية هذا الحوار السياسي، والذي يبدو لنا «أن النظام اضطرت للبحث عن استقرار داخلي، بعد زيادة الأزمات الخارجية والداخلية. فقد اضطرت البنك المركزي المصري إلى رفع سعر الفائدة وتخفيض قيمة الجنيه في مؤشر على أزمة مالية كبيرة تعاني منها الدولة في مصر على خلفية سحب أموال وصلت إلى 15 مليار دولار من سوق الدين المحلي. وبهذا القرار بتخفيض قيمة الجنيه فقد ارتفعت وبشكل تلقائي أسعار كافة أنواع السلع المستوردة من الخارج، وهي كثيرة للغاية، بحيث شكل النظام غيمة سوداء كبيرة صارت تحوم فوق الاقتصاد المصري ولكنها لا

لعبة الغرب السياسية الخبيثة في ثورات المسلمين

تلعب أمريكا قائدة الغرب الاستعماري اللعبة الخبيثة نفسها في كل الأقطار التي تُمسك بها في بلاد المسلمين منذ عقود، وذلك كلما ارتفعت درجة حرارة الشارع واقترب ما في القدر من ذروة الغليان سخطاً على عملائها الذين خدموها أزمناً طويلة، أو ما زالوا في الخدمة يرعون نفوذها ومصالحها بكل تفان وإذعان وإتقان، وأذاقوا شعوب هذه الأقطار كل أصناف الذلة والهوان والتعاسة وضنك المعيشة، بالقهر والقمع والتنكيل والبطش. ولا عجب، فهذا هو دور العملاء من أمثال عبد الناصر وحافظ الأسد وبشار وعمر البشير وفهد والسادات ومبارك وغيرهم. نقول هذا عن أمريكا من باب أنها الأقوى الآن نفوذاً، وإلا فإن دول أوروبا الاستعمارية هي الأخرى وعلى رأسها بريطانيا لا تقل خبثاً ومكرًا، ولربما كان كيد الأوروبيين وجرم شياطين الإنجليز لصرف وحرف المسلمين عن دينهم أعظم في بعض البلاد كاليمن والجزائر وبلاد الحرمين وتونس والمغرب ودويلات الخليج وماليزيا والعراق وغيرها.

إلا أن ما بات يُزعج الغرب وينغص على أمريكا حقيقة هذه الأيام هو أن لعبة العملاء أصبحت اليوم مكشوفة مفضوحة. أما أنها تحكم بواسطة العسكر والأجهزة الأمنية والاستخبارات من وراء ستار، كما ظلت تفعل لعشرات السنين عبر حكام مصر والسودان وباكستان وسوريا ولبنان وإيران وغيرها، فإن هذا لم يعد مما يخفى على النخب في أوساط الشعوب، خصوصاً وأن هذه الشعوب بدأت تستيقظ الآن إن لم نقل إنها خبطت خطوات مهمة على طريق النهضة. وعلامة ذلك تمردّها على حكامها الأجراء عند الغرب، أيّاً كانت تعبيراتها عن مطالبها، وأياً كانت التيارات والتوجهات الفكرية والسياسية فيها. المهم أن الأمر

بات مكشوفاً غير مستور، بحيث بات يقفز في كل مرة قادة الجيوش العملاء بصورة جلية إلى الواجهة كلما اشتد الخناق على الأنظمة العميلة حتى في «الجمهوريات الديمقراطية»! ذلك أن الأنظمة الحاكمة في جميع هذه الأقطار فاقدة للسند الشعبي وللشرعية بحكم التبعية والعمالة فضلاً عن البعد عن الإسلام، إذ هي مرتبطة بهذا الطرف أو ذاك من أعداء الأمة الإسلامية في الغرب.

بالتأكيد لم يعد هذا هو ما يخفى من اللعبة الاستعمارية. إن ما قد يُغطي على خبث أمريكا وإجرامها ومكرها لدى كثير من

المسلمين اليوم إنما هو نجاحها ونجاح الغرب عموماً في جعل شريحة واسعة من أبناء الأمة نفسها ممن يحملون ثقافة الغرب ونظرتهم ومقاييسه في الحياة خصوصاً العسكر، تقف في وجه الأمة كلما تحركت لتنتعق من هيمنتهم وقبضتهم، وكذا نجاحه في تمكينهم مادياً وسياسياً وأمنياً.

ذلك أن الأمة بفطرتها وبحكم الإسلام الكامن فيها، كلما دبّت فيها اليقظة وتحركت في اتجاه التغيير من

حالتها كان الإسلام طبيعياً مطلبها، وكانت العودة إلى الحكم الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية في حياتها مبتغاه، وإن لم تُفصح به نتيجة التضليل أو التعتيم أو سداجة بعض أبنائها مغالطة للغرب

نفسه صاحب القوة، حتى وإن خرجت مطالبة في الشعارات بالحرية والكرامة والديمقراطية. إلا أنها باتت في كل مرة تُؤتّى من داخلها في اللحظة التي يتحرك فيها الغرب بواسطة أدواته وأتباعه فيها لمنع أي تحول قد يُخرج البلد من التبعية، وهو دائماً ما يخلط الأوراق ويغيّر في الظاهر من طبيعة الصراع ويغيّر على الأرض منى المواجهة، ويوجد بطبيعة التخطيط والحسابات السياسية الغربية حالة الاستقطاب الحاد المطلوبة غربياً في الشارع بين «العلمانيين» و«الإسلاميين»، مع أنهم جميعاً مسلمون وأبناء أمة واحدة.

وهو ما ينذر في كل مرة بمصير مجهول للبلد الثائر، يلوح به الغرب الماكر دائماً على لسان أبواقه وعملائه عبر التهديد بخطر الاقتتال الداخلي أو الفتنة الطائفية

أو خطر التقسيم والخراب أو تمزيق الوطن

وضرب الوحدة الوطنية أو حالة الحرب الأهلية أو غير ذلك من المآلات، خصوصاً إذا ما تحول الصراع بفعل سفارات وجواسيس الغرب، إلى عنف مادي دموي، كما هو مشاهد ملموس في كل البلاد العربية التي شهدت ثورات على أنظمة الغرب العميلة، وهو ما يوجد حتماً لدى عموم الشعب حالة من الاستنكار والانكسار واليأس من التغيير الذي يبيت حينئذ ثمنه

باهظاً في نظرهم، ويصير لسان حالهم ينطق بالرغبة في التراجع والكف عن المطالب، وهذا هو بالضبط ما يريده الغرب الممسك باللعبة، للإبقاء على نفوذه وتمديد وجوده. وهذا هو ما سمعناه في كل البلدان الثائرة وما زلنا نسمع صداه اليوم في كل من تونس وليبيا ومصر وسوريا والجزائر والسودان ولبنان وغيرها خصوصاً على ألسنة المضبوطين بثقافة الغرب والمرتبطين به مصلحياً بل وجودياً.

وخلاصة هذا المكر أن الناس في بلاد المسلمين - مسلمين وغير مسلمين - هم في همّ سوا، بعد ذهاب الدولة الإسلامية التي كانت لقرون حاضرة

الجميع. وكلما ساءت أحوالهم، فتحركوا طبيعياً وانتفضوا على الأوضاع التعيسة المزرية، استيقظوا ليجدوا خيوط اللعبة في يد الغرب المستعمر بالكامل، خصوصاً وأن الغرب وهو يدرك مطلب الأمة الحقيقي، وهو مبدؤها أي الإسلام في حياتها، شرع منذ عقود في مغالطة من سماهم «المعتدلين» من أبناء الحركة الإسلامية لاستخدامهم في مآربه البغيضة، كما حدث في مصر مؤخراً، الذين ارتضوا التدرج المميت منهجاً، كما ارتضوا هم و«الليبراليون» الديمقراطية الزائفة للعمل

إلا أن ما بات يُزعج الغرب وينغص على أمريكا حقيقة هذه الأيام هو أن لعبة العملاء أصبحت اليوم مكشوفة مفضوحة. أما أنها تحكم بواسطة العسكر والأجهزة الأمنية والاستخبارات من وراء ستار، كما ظلت تفعل لعشرات السنين عبر حكام مصر والسودان وباكستان وسوريا ولبنان وإيران وغيرها، فإن هذا لم يعد مما يخفى على النخب في أوساط الشعوب، خصوصاً وأن هذه الشعوب بدأت تستيقظ الآن إن لم نقل إنها خبطت خطوات مهمة على طريق النهضة. وعلامة ذلك تمردّها على حكامها الأجراء عند الغرب

السياسي نهجاً وإطاراً، وأصبحت عندهم الدولة المدنية بدّل الدولة الإسلامية مطلباً. فصاروا طبيعياً يستجدون الغرب ويستعطفون ما يسمى «المجتمع الدولي»، بل ويتطلعون إلى دعم

الغرب لإيصالهم، وباتوا يحسبون لأمركا ألف ألف حساب، لدرجة أنهم أصبحوا يخفون الشعارات الإسلامية عن الساحات، ويُسقطون المعاني الشرعية من الألفاظ والعبارات، ويؤوّلون النصوص لتوافق الغايات، معتمدين على رفع الأعلام الوطنية، وعلى الشرعية الشعبية وعلى وزن الأغلبية، بل ينشدون التغيير لأمتهم في رضا الغرب ضمن مصالحه هو في بلادهم.

لذا بات حزب التحرير - حامل لواء إعادة الخلافة من جديد - أخطر كيان سياسي في العالم خاصة على أمريكا ممثلة الغرب الحاقد التي تحترف الإجرام وتحارب الإسلام، وكذا على الغرب الأوروبي وروسيا والصين، وبات

هذا الحزب السياسي هو عدوّها الأول، كما صرح بذلك غير واحد من ساستها ومفكريها. ولما كان الغرب الاستعماري يدرك جيداً أهمية الفكر المبدئي واليقظة الفكرية عموماً في تغيير أحوال الناس، وفي رسم مصائر الشعوب والأمم، عمداً منذ بداية القرن الثامن عشر الميلادي، إلى نشر ثقافته السامة المميته القائمة على مبدأ فصل الدين عن الحياة وعن الحكم والسياسة حتى استطاع أن يوجد من بين المسلمين من يحملها، وصار يعشق نمط الحياة الغربية، ولا يفكر في السياسة ولا في طريقة إدارة الشأن العام ورعاية أمور الناس إلا من الزاوية العلمانية التي تأبى أن يكون للدين أي دور في شؤون الدولة والمجتمع، ونسوا أن سرّ قوة المسلمين إنما هو حصراً في إسلامهم.

إن الذين اعتمدوا في التغيير على رأي الأغلبية عبر الصناديق بدل نصرة أهل القوة من أبناء جيوش الأمة، وعلى ما أسموه الشرعية الشعبية كما حدث مؤخراً في مصر وغيرها أملاً في الوصول تدريجياً إلى مراكز القرار، يبدو أنهم لم يتعلموا أقل ما يجب من السيرة النبوية العطرة، وهو أن رسول الله ﷺ أمضى أكثر من عقد وهو يعالج عقول وقلوب الأمة المؤمنة معه، حتى غرس فيهم مفهوم المفاصلة بين الحق والباطل والصبر على الطاعة مع الأخذ بالأسباب، والصبر على الأذى، والثبات على طريق الحق ومنهج الدعوة الرشيد ومنه طلب نصرة أهل القوة والمنعة لإقامة كيان المسلمين، وعقيدة التوكل على الله التي قهرت وما زالت تقهر كل الطغاة والمجرمين. فيظهر من هذا جلياً أن هذا الذي تمكّن من نفوس المؤمنين مع رسول الله ﷺ في مكة إلى جانب الفطنة السياسية واليقظة المبدئية التي أوجدهما القرآن في عقول الصحابة رضوان الله عليهم هو بالضبط ما أهّلهم لنزول نصر الله عليهم والتمكين لهم في أرضه بعدما أذن الله لرسوله بالهجرة، وبقيام الدولة الإسلامية الأولى في المدينة.

أبنائنا والحملة العالمية للترويج للشذوذ من يصدّ كيد الأعداء؟! منة تاهر

الخبر:

شهدت مصر خلال الأيام الماضية تحركات متصاعدة إثر منع فيلم Lightyear الذي وُصف بأنه يروج للمثلية الجنسية. وانطلاقاً مما وصفها بالتخوفات المجتمعية تجاه أفكار تروج للمثلية الجنسية تتبناها شركات إعلامية عالمية، أعلن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام المصري عن قرب إطلاق مبادرة "الإعلام الآمن للطفل".

التعليق:

خلال الشهر الجاري، منعت مصر - ضمن 14 دولة في إقليم الشرق الأوسط - فيلم الرسوم المتحركة لايت بير (Lightyear) الموجه للأطفال، كونه يروج للمثلية.

وقد تداول الناس عبر منصات التواصل مقطع فيديو، تؤكد فيه رئيسة المحتوى الترفيهي في شركة ديزني الأمريكية، كيري بيرك، النية لتقديم 50% من شخصياتها الكرتونية من المثليين وغيرهم من المختلفين عرقياً وجنسياً، بحيث لا يكون ظهورهم فقط في مشاهد عابرة ولكن يصبحون أبطالاً للقصة.

أيضاً أثارت مجلة ماجد الموجهة للأطفال في عددها ماي الماضي استياء واسعاً وتم سحب النسخ لانخراطها في الترويج للمثلية من خلال رسومات تضمنها العدد.

إن هذه الحملة العالمية المسعورة للتطبيع مع الشذوذ الجنسي قد اشتدّ سعيها وبنان جلياً مدى خبث ونفوذ القائمين عليها. وفي مقابل ذلك انكشفت هزلة المواقف على مستوى الدول القائمة في البلاد الإسلامية، فقد اكتفت بالشجب والاستنكار ومنع الفيلم ومنع العدد من مجلة ماجد.

إن هذه الإجراءات وحدها لا تحمي ظهر الطفولة والأجيال الناشئة من السهام المصوبة نحوهم، فالأمر جلل، وهو يهدف لتشويه الفطرة وقلب الموازين والمقاييس السليمة، والأهمّ أنّه استهداف لمفاهيم الإسلام العميقة التي تحرّم المثلية وكل شذوذ.

إن ظهر الأجيال الناشئة مكشوف للعدو بسبب خضوع الدول اليوم للاتفاقيات الدولية والإملاء الغربية في كل شيء، خصوصاً في مناهج التعليم والتوجهات الإعلامية، وتقاعسها عن الرعاية الحقة، وفتحها الباب أمام النمط الغربي للحياة، بل وفرض طراز عيشه على أناس مسلمين الأصل أنّ لهم طراز عيش مختلفاً جذرياً عن الغرب.

قد يتمكن الآباء من منع أبنائهم من مشاهدة قناة ديزني وغيرها ممن يروج للفاحشة والشذوذ، ولكن ذلك وحده غير كاف وسط التيار العالمي الجارف.

فالأصل أن تكون الدولة هي الحصن الحصين الذي يمنع عن أولادنا هذه الهجمات المستعرة باعتماد كل السبل المتاحة لديها من تركيز مفاهيم الإسلام في التعليم، ومن الوقوف شوكة في حلق قادة حملة الشذوذ بقطع قنواتهم ومحاربة فكرهم إعلامياً وإيجاد البديل الآمن لأبنائنا، والتحرك الدولي الفاعل لإيجاد رأي عام عالمي يدين المثلية والخروج عن الفطرة، وكذلك عدم الانخراط في الاتفاقيات الدولية التي تستهدف الترويج للفكر الغربي وشذوذه كسيداو ومثلياتها، والأهمّ هو حمل مفاهيم الإسلام بقوة للعالم؛ فهي المفاهيم الصحيحة الموافقة للفطرة والمنظمة التنظيم الصحيح لحياة البشر.

إن الشجب والاستنكار على حياء، وخوفاً من الضغوطات الدولية سببه ضعف الدول الكرتونية الموجودة اليوم وموافقها لتكون تحت عباءة الغرب، فهي لا تتحرك إلا بإذنه وفي نفس اتجاهه؛ ولهذا نرى المجتمعات في البلاد الإسلامية اليوم كيف غزتها المفاهيم الخاطئة والقوانين الوضعية الفاشلة وصارت تعيش انفصاماً في الشخصية.

إن ما نحتاجه حقا هو وجود كيان قوي يتبنى مفاهيم الإسلام التي يؤمن بها الناس ويحملها للعالم ليخرجه من ظلمات الجاهلية التي يحيها، ففي ظل هذا الكيان فقط سيحيا أبنائنا في أمان فيردّ عنهم كيد أعاديهم ويحميهم من كل ما يهددهم.

الحكومة الأسترالية تحجز أطفال المسلمين حتى الموت في معسكرات الرعب بسوريا

لا يتوقف عنده".

(مترجم) ثريا أمل يسنى

الخبر:

قضت المحكمة العليا يوم الأربعاء 2022/6/9 بأنه من غير القانوني لوزير الشؤون الداخلية تجريد مزدوجي الجنسية من جنسيتهم الأسترالية بموجب القسم 36 ب من قانون الجنسية الأسترالية لعام 2007 (الكومنولث)، والذي ينطبق أيضاً على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاماً.

يقول المدافعون إن قرار المحكمة العليا سيحجم بشكل أفضل حقوق الأطفال المعالين للمقاتلين الأجانب المشتبه بهم والمتهمين بموجب قوانين مكافحة الإرهاب الأسترالية. ورحبت منظمة "أنقذوا الأطفال" بحكم المحكمة العليا القاضي بتجريد مزدوجي الجنسية الأسترالية من جنسيتهم باعتباره غير قانوني. وقالوا إن القرار له تداعيات كبيرة على حقوق الأطفال، بما في ذلك 47 طفلاً أستراليا محاصرون في مخيمي الهول وروج في سوريا.

وقال مات تينكلر، الرئيس التنفيذي للأطفال في أستراليا: "إن سلطة وزير الشؤون الداخلية الأسترالي في سحب جنسية مزدوجي الجنسية بسبب السلوك المشتبه به المتعلق بالإرهاب أو الإدانات هي إلغاء لمسؤوليات أستراليا وليست في مصلحة الأطفال المعالين". "الأطفال الذين يعيشون في المخيمات في سوريا هم من أكثر الفئات ضعفاً في العالم ويجب أن لا يدفعوا ثمن أية أفعال مزعومة لوالديهم". "نحن على علم بالحالات التي أدت فيها قرارات الحكومة الأسترالية بإلغاء جنسية شخص بالغ إلى ترك الأطفال عديمي الجنسية". "لكل من هؤلاء المعالين الأبرياء - وكذلك الأطفال المتهمين أو المدانين بارتكاب نشاط إجرامي - الحق الأساسي في الاحتفاظ بجنسيتهم الأسترالية". (إس بي إس)

التعليق:

على مدى السنوات الأربع الماضية، تمّ التخلي عن 47 طفلاً مسلماً (من سن ست سنوات وما دون) وأمهاتهم المسلمات العشرين وتركتهن الحكومة الأسترالية ليتعفنوا ويموتوا في مخيمات شمال شرق سوريا. معظم هؤلاء النساء والأطفال محتجزون في مخيمات روج والهول. كان مخيم الهول، ولا يزال، بأي مقياس من أسوأ الأماكن على وجه الأرض لحياة الأطفال. يقع في منطقة نائية من الصحراء السورية، وتتأرجح الظروف في الهول بين طرفي نقيض. ففي فصل الشتاء، من المعروف أن البرد القارس يسبب انخفاض حرارة الجسم. وبالفعل، لقي العديد من الأطفال حتفهم في الهول نتيجة تعرّضهم للبرد حرقاً، والتجمد حتى الموت. وفي الصيف، تستنزف الحرارة الحارقة الطاقة والسوائل من أجسام اليافعين إلى درجة الجفاف. ولا توجد مياه جارية، وإمكانية وصول محدودة للغاية إلى الرعاية الصحية والتعليم.

وصفت شيماء أسعد، البالغة من العمر 22 عاماً، الحالة الرهيبة التي يواجهها أطفالها، وقالت: "ابني يمرض كل أسبوعين، ابني يمرض ولكن لا توجد إمدادات طبية له هنا، لا يوجد علاج له هنا، يعاني ابني من الإسهال منذ عامين، لا أستطيع تدريبه على المراض، أغير حفاضه حوالي اثنتي عشرة مرة في اليوم، ست مرات في الليل، الإسهال المستمر، الإسهال، الإسهال

ووصف والد إحدى النساء الأستراليات المسلمات، مريم دبوسي، في كتابه "نداء الآباء"، أنه "عندما أخرجت ابنة مريم الكبرى، البالغة من العمر ست سنوات الآن، أسنانها الفاسدة من جمجمتها دون مسكنات للألم، شعرت بالوجع. كما لو كان سني، تمّ الإمساك بحفيدتي المتحجرة بينما بدأ شخص ما في تمزيق أسنانها بزردية. عندما اعترضت مريم، كانت مقيدة. وبينما كانت ابنتها تصرخ، خفت مريم من الأمها بضرب رأسها بالحائط. كان هذا مجرد يوم آخر في مخيم الهول. كانت هذه طفولة أحفادي الجميلة، كانت هذه حياة "أناس من هذا النوع".

في فيفري 2022، كتب 12 مقررًا خاصاً للأمم المتحدة رسالة مشتركة إلى الحكومة الأسترالية تثير مخاوف بشأن الظروف في معسكرات الاعتقال السورية. وأوضحت الرسالة كيف يعاني كل من البالغين والأطفال في المخيمات من اضطراب ما بعد الصدمة ويعانون من نقص الوزن، ويعانون من مشاكل صحية ملحة ومعقدة. بسبب سوء التغذية وظروف السكن والصرف الصحي المتردية وأوجه القصور الخطيرة الأخرى التي تعرّضوا لها في السنوات الأخيرة، يعاني الأطفال، وكثير منهم من اليافعين، من حالات طبية متنوعة ومقلقة بما في ذلك فقر الدم والربو وتهيج الجلد والالتهابات المزمنة، ومشاكل الأسنان الخطيرة. علاوة على ذلك، وبسبب تعرضهم المتكرر للعنف وانعدام الأمن، تظهر عليهم علامات الصدمة، بما في ذلك الاضطرابات النفسية والسلوكية، فضلاً عن التعب المزمن والضغط الحاد.

ينتشر الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال في هذه المخيمات وقد تمّ توثيقه من قبل مجموعة الأزمات الدولية في مقابلاتهم مع موظفي الإغاثة وموظفي الأمم المتحدة.

بعد قرار المحكمة العليا، لم تعد الحكومة الأسترالية قادرة على التخلص من مسؤولية إعادة سبعة وأربعين طفلاً مسلماً مع عشرين من أمهاتهم المسلمات من مخيم الهول بسبب حرمانهم الشديد من التجريد من الجنسية. كان الحرمان من الجنسية الذي استخدمته الحكومة جزءاً من تشريعات مكافحة الإرهاب التي تستهدف "المواطنين غير المرغوب فيهم" الذين اعتبرتهم الحكومة الليبرالية السابقة "نساء مسلمات سيئات". فالأمهات اللواتي أخذن أنفسهن وأطفالهن عن طيب خاطر أو عن غير قصد إلى منطقة حرب في سوريا على حد تعبير رئيس الوزراء موريسون "ذهبوا وقاتلوا ضد قيمنا وطريقة حياتنا". رداً على ذلك، سعت الحكومة إلى معاقبة هؤلاء النساء والأطفال من خلال إبعادهم عن كونهم عديمي الجنسية دون حماية أو مساعدة، وإخضاعهم للعيش في واحدة من أسوأ الأماكن على وجه الأرض وهم أطفال! لقد تمّ اضطهاد هؤلاء النساء وأطفالهن ومعاقبتهم من قبل الحكومة الأسترالية لمجرد أنهم مسلمون! علاوة على ذلك، فإن النفاق الصارخ المتمثل في معاقبة المسلمين على ذهابهم للقتال في الخارج ضد الأنظمة القمعية قد كشفه الصراع الروسي الأوكراني. لو كانت هؤلاء النساء المسلمات قد اتبعن أزواجهن وإخوانهن في طريقهم إلى أوكرانيا للقتال ضد روسيا، لما حرّموا من جنسيتهم وأجبروا على العيش في الجحيم الذي يمثله الهول، ولما تمّت محاكمتهم بتهمة الإرهاب.

إرواء الصادي من نعيم النظام الاقتصادي

أضواء على كتاب النظام الاقتصادي (ح 4)

1- دولة الخلافة التي يُخاطبُ خليفَتها أَمْرًا زَعِيَّتِه قائلًا لَهُمْ: (إِذَا عِبْتُمْ فِي الْبُعُوثِ، فَأَنَا أَبُو الْعِيَالِ حَتَّى تَرْجِعُوا).

2- دولة الخلافة التي يَقُولُ خَلِيفَتُهَا لِأَمْرًا زَعِيَّتِه وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ: (لَوْ أَنَّ شَاةً أَوْ بَعْلَةً فِي أَرْضِ الْعِرَاقِ عَثَرَتْ لَسَأَلْتَنِي اللَّهَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: لِمَ لَمْ تُسَوِّ لَهَا الطَّرِيقَ؟).

3- دولة الخلافة التي يَسْهَرُ خَلِيفَتُهَا عَلَى رَاخَةِ الْمُسْلِمِينَ، يَحْرُسُهُمْ وَيَتَفَقَّدُ بِنَفْسِهِ أحوالَهُمْ، فَيَطْعِمُهُمْ وَيَكْسُوهُمْ عَارِيَتَهُمْ.

4- دولة الخلافة التي لا يَشْبَعُ خَلِيفَتُهَا مِنْ حُبِّ الشَّعِيرِ حَتَّى يَشْبَعُ مِنْهُ كُلُّ الْمُسْلِمِينَ.

5- دولة الخلافة التي يَشْتَرِكُ خَلِيفَتُهَا مِنْ خَالِصِ مَالِهِ مَظْلَمَةً ظَلَمَ بِهَا أَحَدٌ أَمْزَاجَ زَعِيَّتِه وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، ثُمَّ يَطْلُبُ رِفْعَةَ يَكْتَبُ فِيهَا وَثِيقَةً بِذَلِكَ فَلَمْ يَجِدْ، فَيَقْطَعُ قِطْعَةً مِنْ ثَوْبِهِ، وَيَأْمُرُ وَلَدَهُ قائلًا: (إِذَا آتَاكَ مَتَّ مَصْعُوعًا هَذِهِ الْوَثِيقَةُ فِي كَفِّي حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى فَتَكُونَ حُجَّتِي).

6- دولة الخلافة التي يَقُولُ خَلِيفَتُهَا مُخَاطَبًا أَمْعَاءَ بَطْنِهِ جِبْنَ كَانَ بَطْنُهُ يُحَدِّثُ أَصْوَاتًا مِنْ كَثْرَةِ مَا أَكَلَ كُجْرًا مَادُومًا بِالرَّيْتِ: «مَرَقْرَقِي أَوْ لَا تُقْرَقِي، لَنْ تَدُوقِي اللَّحْمَ حَتَّى يَشْبَعَ أَطْفَالُ الْمُسْلِمِينَ».

7- دولة الخلافة التي يُخَاطَبُ خَلِيفَتُهَا السَّخَابَةَ وَهِيَ فِي السَّمَاءِ قائلًا: (سَرَّقِي أَوْ عَرَّبِي، أَمْطِرِي حَيْثُ شِئْتِ، فَإِنَّ خَرَاكِي رَاجِعٌ إِلَيَّ).

8- دولة الخلافة التي يَأْمُرُ خَلِيفَتُهَا جُنُودَهُ وَعَسَاكِرَهُ قائلًا: (انْتَرُوا الْقَمَحَ فَوْقَ رُؤُوسِ الْجِبَالِ حَتَّى لَا يُقَالَ: جَاعَتِ الطُّيُورُ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ). وَنَحْنُ فِي خَتَامِ الْقَوْلِ نَقُولُ: «لَنْ تَدُوقِ أُمَّتَنَا طَعْمَ النَّصْرِ إِلَّا بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الْخُلَفَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ».

إِذَا تَدَاعَتِ الشَّرُوهُ الْفِكْرِيَّةُ، وَظَلَّتِ الْأُمَّةُ مُحْتَفِظَةً بِثَرَوَاتِهَا الْمَادِيَّةِ فَسُرْعَانَ مَا تَتَصَالَلُ هَذِهِ الشَّرُوهُ، وَتَرْتَدُّ الْأُمَّةُ إِلَى خَالَةِ الْفَقْرِ.

وَمِنْ هُنَا كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْجُرُصِ عَلَى الْأَفْكَارِ أَوَّلًا. وَعَلَى أُسَاسِ هَذِهِ الْأَفْكَارِ، وَحَسَبَ طَرِيقَةِ التَّفَكِيرِ الْمُنْتِجَةِ تُكْسَبُ الشَّرُوهُ الْمَادِيَّةُ، وَيُسْعَى لِلْوُصُولِ إِلَى الْمَكْتَشَفَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإخْتِرَاعَاتِ الصَّنَاعِيَّةِ وَمَا شَاكَلَهَا.

وَفِي هَذَا الْمَقَامِ نَقُولُ: عَلَيْنَا نَحْنُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ نَعْتَبِرَ بِالْقَاعِدَةِ الْفِكْرِيَّةِ أَكْبَرُ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ الَّتِي يَجْتَاكُهَا عَدُوُّهَا فَيَهْدِمُ مَصَانِعَهَا وَعُمُرَانَهَا وَجَيْسَهَا، وَالْقَاعِدَةُ الْفِكْرِيَّةُ لَدَيْهَا سَلِيمَةٌ، لَا تَمْتَأُ أَنْ تَعُودَ أَمْوَكُ مِمَّا

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَرَعَ لِلنَّاسِ أَحْكَامَ الْإِرْشَادِ، وَخَدَّرَهُمْ سُبُلَ الْفِتْنَةِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى خَيْرِ هَادٍ، الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، الَّذِي جَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ الْجِهَادِ، وَعَلَى إِلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَطْهَارِ الْأَمْجَادِ، الَّذِينَ طَبَّقُوا نِظَامَ الْإِسْلَامِ فِي الْحُكْمِ وَالْإِجْتِمَاعِ وَالسِّيَاسَةِ وَالْاِقْتِصَادِ، فَجَعَلْنَا اللَّهُمَّ مَعَهُمْ، وَاحْشُرْنَا فِي زَمَرَتِهِمْ يَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ يَوْمَ التَّنَادِ، يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعِبَادِ.

أيها المؤمنون:

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَبَعْدُ: تَتَابَعُ مَعَكُمْ سِلْسِلَةً خَلَفَاتِ كِتَابِنَا إِرْوَاءُ الصَّادِي مِنْ نَعِيمِ النَّظَامِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَمَعَ الْخَلْقَةِ الرَّابِعَةِ، نَعْرِضُ عَلَيْكُمْ تَأْمَلَاتِنَا حَوْلَ كِتَابِ النَّظَامِ الْاِقْتِصَادِيِّ لِلْعَالِمِ تَقِيَّ الدِّينِ النَّبْهَانِيِّ. نَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ:

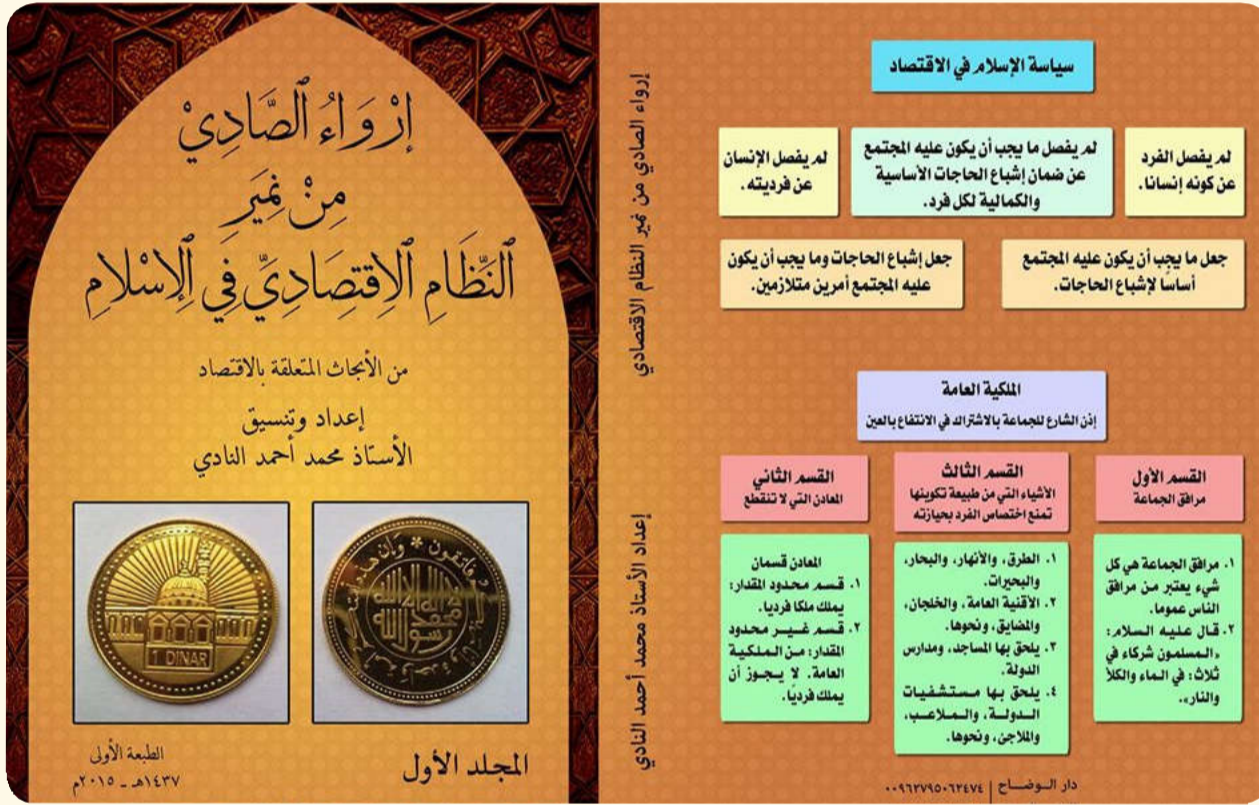
يُخَيَّلُ إِلَيْنَا أَنَّهُ جِبْنَ كَتَبَ الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ كِتَابَهُ «النَّظَامُ الْاِقْتِصَادِيُّ فِي الْإِسْلَامِ» كَانَ يَنْظُرُ بِبُورِ اللَّهِ تَعَالَى نَظْرَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ:

النَّظْرَةُ الْأُولَى: كَانَ يَنْظُرُ نَظْرَةَ الْبِقَاتِ إِلَى الْمَاضِي الْقَرِيبِ الَّذِي عَاشَهُ الْمُسْلِمُونَ لِأَخْذِ الْعِبْرَةِ وَالْعِظَةَ مِنْهُ.

وَالنَّظْرَةُ الثَّانِيَّةُ: كَانَ يَنْظُرُ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ الْبَعِيدِ الَّذِي سَتَعْبِثُهُ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ نَظْرَةَ اسْتِشْرَافٍ، وَكَانَهُ يَرَى وَاقِعًا الَّذِي نَعِيشُ فِيهِ هَذِهِ الْأَيَّامُ! فَإِنَّ مَنْ رَأَى وَبَرَكَ الدَّمَارَ الْهَائِلَ الَّذِي خَلَفَتْهُ الْإِلَهَةُ الْعَسْكَرِيَّةُ الَّتِي

عَاشَتْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ خَرَابًا فِي السَّنَوَاتِ الْقَلِيلَةِ الْمَاضِيَّةِ، ابْتِدَاءً بِأَرْضِ أَفْغَانِسْتَانَ وَالسِّيْبِسَانَ وَكَشْمِيرَ وَالْعِرَاقَ، وَمُرُورًا بِلِيْبِيَا أَرْضِ شَيْخِ الْمَجَاهِدِينَ عَمَرَ الْمُخْتَارِ، وَانْتَهَا بِأَرْضِ السَّامِ عَمْرٍ دَارِ الْإِسْلَامِ، وَقَبْلَ هَذَا وَذَلِكَ الْجُرْحُ النَّارِفُ عَلَى أَرْضِ فِلَسْطِينَ مِنْذُ أَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ وَسِتِّينَ عَامًا وَلَمْ يَنْدَمِ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ! تِلْكَ الْأَرْضُ الْمُبَارَكَةُ الَّتِي ارْتَبَطَتْ اِرْتِبَاطًا وَثِيقًا بِعَقِيدَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَهِيَ أَرْضُ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ، أُولَى الْفِلَسْطِينِ، وَثَانِي الْمَسْجِدَيْنِ، وَثَالِثُ الْخَزْمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ، مَنْ يَرَى ذَلِكَ الدَّمَارَ الْهَائِلَ يَقُولُ: (لَنْ تَقُومَ لِلْمُسْلِمِينَ قَائِمَةٌ فِي هَذِهِ الْبُلْدَانِ)، وَلَكِنْ مَنْ يقرأ قولَ الشَّيْخِ تَقِيَّ الدِّينِ يَشْعُرُ بِالْظَّمَانِيَّةِ تَمَلُّا قَلْبَهُ عَلَى مُسْتَقْبَلِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ.

يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ الْأَفْكَارَ فِي آيَةِ أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ هِيَ أَعْظَمُ ثَرْوَةٍ تَنَالُهَا الْأُمَّةُ فِي حَيَاتِهَا إِنْ كَانَتْ أُمَّةً نَاشِئَةً، وَأَعْظَمُ هَبَّةٍ يَتَسَلَّمُهَا الْجِبِلُّ مِنْ سَلْفِهِ إِذَا كَانَتْ الْأُمَّةُ عَرِيقَةً فِي الْفِكْرِ الْمُسْتَبِيرِ! أَنَّهُ إِذَا دُمِّرَتْ ثَرْوَةُ الْأُمَّةِ الْمَادِيَّةِ فَسُرْعَانَ مَا يُعَادُ تَجْدِيدُهَا، مَا دَامَتِ الْأُمَّةُ مُحْتَفِظَةً بِثَرَوَاتِهَا الْفِكْرِيَّةِ. أَمَا



كَانَتْ! وَإِنَّ أُمَّةً لَيْسَتْ لَدَيْهَا الْقَاعِدَةُ الْفِكْرِيَّةُ، أَيْ لَيْسَتْ لَدَيْهَا الْعَقِيدَةُ الصَّحِيحَةُ إِنْ اجْتَاكُهَا عَدُوُّهَا سَتَنْدَثِرُ وَتَسْتَمِرُّ التَّارِيخُ لِيَقُولَ: إِنَّ أُمَّةً كَانَتْ هُنَا نَمَّ ذَهَبَتْ! عَلَيْنَا أَنْ نَقِفَ سَدًّا مَنِيعًا أَمَامَ التِّيَارَاتِ الْمَلْحِدَةِ، وَأَفْكَارِ الْكُفْرِ كَالْاِسْتِرَاكِيَّةِ وَالسِّيُوعِيَّةِ، وَالرَّأْسَالِيَّةِ، وَالْقَوْمِيَّةِ، وَالْوَطَنِيَّةِ، وَالْإِقْلِيمِيَّةِ، وَالذِّيمُقْرَاطِيَّةِ، وَالْمَدْنِيَّةِ وَالْعِلْمَانِيَّةِ وَمَا شَاكَلَهَا.

عَلَيْنَا أَنْ نَجْعَلَ الْإِسْلَامَ مَحْوَرِ تَفَكِيرِنَا وَاهْتِمَامِنَا وَأَنْ يَكُونَ مَادَّةَ فِكْرِنَا فِي مَنَاهِجِ تَعْلِيمِنَا! عَلَيْنَا أَنْ نَسْعَى جَاهِدِينَ لِإِقَامَةِ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ إِقَامَتَهَا مَرْغَبٌ فِي عُنُقِ كُلِّ مُسْلِمٍ، مِصْداقًا لِقَوْلِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً». وَالتَّبِيعَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْخَلِيفَةِ أَيْ لِلْحَاكِمِ الْمُسْلِمِ.

وَقَبْلَ أَنْ تُودَّعَكُمْ مُسْتَمِعِينَا الْكِرَامَ نُذَكِّرُكُمْ بِدَوْلَةِ الْإِسْلَامِ الَّتِي نَسْعَى وَنَعْمَلُ جَادِّينَ وَجَاهِدِينَ لِإِقَامَتِهَا إِنَّهَا دَوْلَةُ الْخَلِيفَةِ.